المشاركة الشعبية في المنظمات غير الحكومية لتحديث وتنمية المجتمع في الألفية الثالثة

" دراســـة ميدانيـــــة "

إعـــداد

د ./ عبد الســـلام إبراهيم محمد

أستـــاذ علـــم الاجتمـــاع المساعـــد

بالمعهـد العالي للخدمـة الاجتماعية بأسوان

٢٠٠٣م

مقدمة :

تعتبر المشاركة مظهر هام من مظاهر اجتماعيات الإنسان مع من حوله للإسهام في تشكيل الحياة بالصورة التي تحقق للجماعة أهدافها الاجتماعية والاقتصادية . ولقد ظهرت أشكال متعددة للمشاركة الإنسانية على مر التاريخ فى مجالات مختلفة أسست المبادئ والقيم التى يمكن من خلالها أن تتم بصورتها أفضل أنواع المشاركة ، وعندما شعر المجتمع المعاصر بعجز دائم أو مؤقت من الحكومات المركزية على عدم تقديم الخدمات المطلوبة على أكمل وجه تحول مرة أخرى لتدعيم المشاركة فكراً وأسلوباً حتى يتم إعادة التوازن إلى المجتمع وإبعاد الخلل والقهر الاجتماعي الذي عانت منه العديد من المجتمعات خاصة فى بداية ظهور العولمة فكرة وسلوكاً.

واستطاعت المجتمعات الحديثة لحاجتها الماسة إلى اللحاق بركب العالم المتقدم أن تنمى المجتمع المدني بجميع صوره للإسهام في حل المشكلات وتنمية المجتمع وتحديثه تأكيداً لحقه المشروع ، وإيماناً بضرورة أن تكون تلك المجتمعات مسايرة لفلك ركب الحضارة العالمية. والمجتمع المدني بدأ يأخذ دوراً رائداً في الآونة الأخيرة تأكيداً للدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني خاصة في المستقبل الذي نأمل فيه مزيداً من تحقيق المتطلبات الاجتماعية المتزايدة في عصر يتسم بالتسارع والتقدم المعرفي اللامحدود والتطور الاجتماعي والاقتصادي المركب الذي يعتمد على شكل جديد من أشكال النمو ، وقد يكون ذلك الشكل غير مألوف لنظريات علمية قديمة.

ومن أهم مظاهر تحديات الألفية الثالثة في المجال الاقتصادي والاجتماعي أن الحكومات المركزية لم تؤدى الدور القيادي الذي كانت تمارسه فى العقود السابقة في الألفية الثانية لا يجزم الباحث أن هذه الحالة نتيجة لعرض أو ضعف إداري ، ولكن قد تكون نتيجة طبيعية للتغيرات الاجتماعية في البناءات والنظم الاجتماعية فى العالم ، حيث أصبحت الجماعة الإنسانية في حاجة ماسة وسريعة إلى تحقيق متطلباتها بصورة تتفق مع طموحاتها وتتساوى بها مع الجماعة المتقدمة وليس ذلك المبرر الوحيد فقط بقدر ما رأته من تحميل الدولة المركزية عيوب التأخير في

حركة التقدم الاجتماعي ومسايرة ركب الحضارة الإنسانية.

لهذا كله أصبح هناك ضرورة للتحول للمجتمع المدني بكافة صوره وأشكاله لتدعيم المشاركة الشعبي بحقيقتها وجوهرها حتى تصل تلك المجتمعات إلى الرؤى التي تنشدها والآمال التي تتطلع إليها حتى تكون التنمية قائمة على أسس قوية ومتينة تتحدى العوامل التي قامت من أجلها مؤسسات المجتمع المدني.

كما أن التنمية والتحديث للمجتمعات على كافة أشكالها وأماكنها لم تعد ترفاً ، أو عطاءاً من الحكومات المركزية ، بل أصبحت ضرورة علمية للبقاء والاستقرار على خريطة العالم الذي بدأ وبقوة يطرد من خريطته التخلف والاستسلام للضعف والتواكل أو الاعتماد الكامل على الجهاز الإدارة الرسمي الذي أخذته تيارات التغيرات السياسية العالمية إلى ما هو أبعد من ملاحقة الأوضاع المتردية فى المناطق النائية والمحرومة . ومن ثم أصبحت المشاركة ضرورة وعقيدة لتحقيق التنمية المستدامة والتحديث المنشود لمسايرة فلك العالم والسماح لتلك المجتمعات بالاستمرار في البقاء مع دول العالم المتقدم.

١ - مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة الباحث من منطق يناسب العصر ومتغيراته ويحقق الأمل في الغد بكل طموحاته . ويمكن القول بموضوعية كاملة دون التدخل الشخصي أن المجتمع المصري يعانى العديد من المشكلات الاجتماعية التي لا تستطيع الحكومات بكل تنظيماتها وهيئاتها أن تحقق فعالية كاملة ومستمرة في حل هذه المشكلات ، خاصة أن هذه المشكلات ليست ثابتة ولا متوقعة ، ولكنها متزايدة ومتضاعفة ليس من إهمال في حلها أو عدم التعرض لها ولكن من زيادة الطلب الاجتماعي على تحقيق أعلى درجات الطموحات المتتالية ، متأثرة بحركة التغيرات العالمية والمحلية التي أيقظت الحس والمشاعر الاجتماعية المتفوقة والجادة في الوصول إلى أعلى درجات التنمية والتحديث وذاك في حد ذاته مشكلة أبعادها هي :

"كيف تحقق أعلى درجات التنمية والتحديث بالاعتماد على فكر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي المركزي ؟"

لذلك كان من الهام والضروري أن تتحول الإرادة والعزيمة إلى المجتمع المدني بكافة أشكاله وتنظيماته للمشاركة الفاعلة في تحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية المستهدفة ومن هنا كانت مشكلة البحث الأساسية التي صاغها الباحث في :

" ما دور المشاركة الشعبية في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التحديث والتنمية التي تناسب متغيرات الألفية الثالثة؟"

٢- ولتحقيق إجرائية البحث العلمية تم صياغة تلك المشكلة في مجموعة من الأسئلة التي تحقق للدراسة أهدافها وتضعها في ميزان الأهمية التي يقصدها الباحث.

وتدور مشكلة الدراسة فيما يلي :

"ما دور المشاركة الشعبية الفاعل في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التحديث والتنمية في المجتمع ؟"

ويحاول الباحث وضع السؤال الرئيسي في مجموعة أسئلة فرعية هي

س١ : ما فلسفة المشاركة الشعبية اجتماعياً وسياسياً في الألفية الثالثة ؟

س٢ : ما دور المنظمات الشعبية الغير حكومية في العمل الاجتماعي في ضوء فلسفة تلك المنظمات ؟ وما يجب أن تقوم به ؟

س٣ : ما تحديات الألفية الثالثة التي تجعل المنظمات الغير حكومية جزء من التخطيط الاجتماعي ؟

س٤ : ما أهمية التحديث والتنمية للمجتمع في ضوء المتغيرات العالمية والقومية والمحلية في الألفية الثالثة ؟

س٥ : ما المقترحات والتصورات التي تحقق للمشاركة أعلى درجة من الفاعلية ؟

٣- أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي :

أولاً : زيادة حركة المتغيرات العالمية والقومية والمحلية وتأثيرها المباشر على البناء الاجتماعي وتغير كثير من المفاهيم القديمة.

ثانياً : القصور الواضح في حركة التنمية الاجتماعية من جانب الحكومة لأسباب مقنعة ومعقولة ويمكن تقديرها بسهولة نظراً لزيادة عدد السكان.

ثالثاً : زيادة المنظمات الاجتماعية للجماعات الإنسانية خاصة في المجتمعات الهامشية أو البعيدة عن حركة التحديث المباشر.

رابعاً : ظهور حركة المنظمات الغير حكومية كفكر يتمشى مع التغيرات العالمية ويسهم في إعادة التوازن الاجتماعي في المجتمع.

خامساً : تفعيل دور المشاركة كمحور أساسي للتنمية والتقدم ولا بديل عنها خاصة في الحلقة الزمنية القادمة.

٤- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الآتي :

(أ) التعرف على مدى قدرة المشاركة الشعبية الفاعلة في تحقيق عمليات التنمية المتعددة والمركبة.

(ب) إلقاء الضوء على المنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق المشاركة في عمليات التنمية.

(ج) الاستفادة من الجهود الأهلية في دعم مسيرة التنمية والتحديث.

(د) الوقوف على المشكلات والمعوقات الأساسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية والتي تحتاج إلى رؤية علمية.

(ه) محاولة التوصل إلى تصور علمي ومقترح مناسب لتفعيل دور المشاركة الشعبية في المنظمات غير الحكومية لتنمية المجتمع وتحديثه.

٥- مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

أ- الـــــدور Role :

فالدور في قاموس علم الاجتماع على أنـــه أحـد عنـاصر التفـاعل الاجتماعي الذي يدفع إلى الحركة والتقدم للقيام بتحقيق فعل معين في اتجـاه

محدد كمظهر دينامى للمكان – وهو مجموعة من التوقعات يعتنقها الآخرون للإسهام في مزيد من التفاعل.(١)

والباحث يستخدم هذا التعريف لأنه يناسب فلسفة البحث وأهدافه ، حيث يحاول الباحث معرفة قوة الحركة والدفع للمشاركة الشعبية.

ب- المشاركة الشعبية :

دخلت المشاركة الشعبية ضمن مفردات لغة السياسة ، خلال الستينات من القرن العشرين وشاع استخدامها في مجال الإدارة ، خاصة فيما يتعلق بمروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعنى المشاركة إنها كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للمساهمة في معاونة الإدارة لتحقيق الصالح العام في مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

وقد عرفها "محي الدين صابر" بأنها ''اشتراك المواطنون في المشاريع المحلية لتنمية المجتمع على أسس من الوعي السياسي والاجتماعي ، بحيث لا يفعلون ما يتعارض مع مصلحة المجتمع المحلى ، حتى ينتفع بمشاركتهم''.(٢)

وتقصد بها "مريم مصطفى" بأنها ''العملية التي يقوم بها الأفراد من خلال الإسهامات الحرة الواعية في صياغة نمط الحياة للأفضل من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية''.(٣)

ومن خلال التعريفات السابقة لمصطلح المشاركة الشعبية حدد الباحث تعريفاً إجرائياً يتفق مع طبيعة دراسته ، وهو اشتراك المواطنين والمؤسسات غير الحكومية بالإسهامات الحرة الواعية في دعم وتنمية المنظمات غير الحكومية لتحديث المجتمع في الألفية الثالثة حتى تحقق أهدافها وتعالج مشكلاتها.

ج- المنظمات غير الحكومية :

هي المنظمات التي تقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة لسكان مجتمع معين وهذه المنظمات تمثل نظام اجتماعي أقره المجتمع المحلى للعمل في

توازى مع الجهاز الحكومي للإسهام في تقديم الخدمة للمجتمع دون تدخل مباشر من الحكومة.

د- تنمية المجتمع Community Development :

هي مجموعة الجهود المبذولة من المهنيين وسكان المجتمع المحلى لتدعيم الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ودفع المواطنين للمساعدة الذاتية وتنمية القيادة المحلية المسئولة وإعادة الحيوية للمؤسسات المحلية.(٤)

وقد اهتمت المجتمعات في تحقيق مشاركة إيجابية وجماعية كبيرة لتنمية القيادات المحلية للمشاركة الشعبية في زيادة الفاعلية وتحقيق الكفاءة الذاتية لهؤلاء الأفراد في إيجاد فرص جديد للتحديث والتطور.

د- التحديث والتنمية :

يعرف العديد من الباحثين التحديث والتنمية على أنها تغيير اجتماعي اقتصادي مرغوب فيه ومستهدف لصالح الجماعة وبها يحقق حياة أفضل ومستوى معيشة أكبر.

والباحث سيستعرض مجموعة من التعريفات هي :

١- قد عرف "مصطفى خاطر" التحديث على أنه ''عملية توافق اجتماعي تستهدف إحداث تغيرات اجتماعية مقصودة من خلال إعداد جيد وتنفيذ مخطط للوصول إلى مستوى لائق من التحديث المطلوب للمجتمع''.(٥)

٢- كما عرفته "منال طلعت" بأنه ''إحداث تحولات جذرية في البناء الاجتماعي لتحقيق أهداف قد تكون قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى للوصول إلى الهدف العام من التنمية تحقيقا للتحديث المستهدف''.(٦)

٣- عملية اجتماعية تستهدف تغير أوضاع المجتمع نحو الأفضل من خلال تعاون منظم من جماعة المجتمع تضمن خطواتها نحو الأهداف الموضوعة ، وصولا إلى مستوى معيشة أفضل.

ويستخلص الباحث مجموعة من الأسس الهامة للتنمية والتحديث :

١- أن تنمية المجتمع وتحديثه يحتاج إلى جهود مجمعه.
٢- أنه يكون هناك علاقة عضوية بين المهنيين وسكان المجتمع المحلى.
٣- دفع المواطنين للمساعدة الذاتية وتنمية القيادة المحلية.
٤- دعم المشاركة الشعبية بزيادة فعاليتها.

٦- المنهج المستخدم :

نظراً لأن الدراسة الحالية تستهدف التعرف على مدى فعالية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية والتحديث للمجتمع من خلال المنظمات الغير حكومية لذلك يستخدم الباحث المنهج الوصفي كأحد المناهج العلمية المناسبة لهذه الدراسة ولما يحققه هذا المنهج من خلال أدواته في الوصول إلى مستوى علمي موضوعي يتصف بالثبات لدرجة كبيرة كما أنه يحقق أهداف البحث.

خطوات إجراء البحث :

أولاً : يحاول الباحث وضع تصور نظري من خلال أدبيات الموضوع وكذلك عرض لمجموعة الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

ثانياً : يجرى الباحث دراسة ميدانية مستخدماً أداة الدراسة للوصول إلى الواقع الميداني الذي يجعل البحث في دائرة الأمن العلمي ومحققاً الموضوعية المستهدفة من تلك الدراسات.

ثالثاً : الوصول إلى مجموعة إجرائية من التوصيات والمقترحات التي تسهم فيما يلي :

أ- تفعيل المشاركة الشعبية.
ب- رفع مصداقية المنظمات الغير حكومية.
ج- دعم روابط المشاركة الشعبية بالمنظمات الحكومية.
د- وضع تصور للمشاركة التي تحقق التنمية والتحديث المناسب للألفية الثالثة.

٧- أدوات الدراسة :

استخدم الباحث استمارة استبيان مكونة من ثلاث محاور و هي كالتالي:

? *المحور الأول* صيغت عباراته لتحديد معوقات المشاركة الشعبية
أ- معوقات اجتماعية. ب- معوقات ثقافية. ج- معوقات تنظيمية.
د- معوقات مادية. ه- معوقات قانونية.

? *المحور الثاني* تم صياغة عباراته لمعرفة مشكلات المنظمات الغير الحكومية.

? *المحور الثالث* تم صياغة عباراته لمعرفة المقترحات التي تؤدي إلى تحقيق و تفعيل المشاركة في المنظمات غير الحكومية.

* *إعداد وتطبيق أداة الدراسة :*

- تم صياغة عبارات الاستبيان في ضوء الدراسة النظرية للبحث وفي ضوء الدراسات السابقة ، وقد تم عرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان وقنا وكلية التربية بأسوان.
- تم تطبيق الاستبيان في صورته التجريبية على مجموعة مكونة من ٢٥ فرداً من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وذلك لمعرفة مدى ثبات وصدق وحسن صياغة الاستبيان.
- تم استخدام طريقة الاحتمال المنوالي " ١٢ : ٦٥ " لحساب ثبات الاستبيان وقد وجد أن الثبات = ٠,٧٥.

* *الصدق و الثبات :*

- فقد اعتمد الباحث على صدق المحكمين بالإضافة إلى حساب الصدق الذاتي من المعادلة " ١٩ : ٥٥٣ ".

معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات ووجد أن معامل صدق الاستبيان = ٠,٧٥

- وقد تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية بعد التعديل الذي أشارت إليه مجموعة المحكمين ، وبعد إيجاد معاملي الثبات والصدق وجد أن نسبتهما مرتفعة.

* ***تطبيق الاستبيان :***

- تم تطبيق الاستبيان في صورته النهائية على العينة بحدود البحث

١٥٠ فرد.

- وقد تم تفريغ الاستجابات ومعالجتها إحصائيا باستخدام النسبة المئوية للتكرارات (ن).
- تم تفسير هذه النتائج في ضوء المعالجة الإحصائية ، للوصول لتوصيات ومقترحات مناسبة لتحقيق أكثر فاعلية لدور المنظمات الغير حكومية في العمل الاجتماعي في ضوء فلسفة تلك المنظمات.

٨- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني :

تم اختيار الجمعيات الأهلية التي تلعب دور في تنمية مجتمعاتها من خلال المشاركة الشعبية في مركز وبندر أسوان مثل :

١- جمعية تنمية المجتمع بالناصرية.
٢- جمعية حماية البيئة بمنطقة كيما.
٣- جمعية عيد الأم.

ب- المجال البشرى :

عينة عشوائية مكونة من ١٥٠ من أعضاء مجالس الإدارات بالجمعيات الأهلية في بندر ومركز أسوان.

ج- المجال الزمني :

تمت الدراسة من ٢٠٠٢/١/١٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ وتطبيق الجزء الميداني خلال شهر فبراير / مارس / ٢٠٠٢.

٩- الدراسات السابقة :

١- دراسة "قوت القلوب محمد فريد" عن دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع على المستوى المحلى . وأكدت هذه الدراسة والتي أجريت على جمعية الهلال الأحمر بالفيوم أن التدخل المهني أدى إلى رفع مستوى أداء مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر بالفيوم ، وكذلك استحداث لجان جديدة بالجمعية وإقبال السيدات على جهاز تنظيم الأسرة وكذلك تدعيم العلاقات بين جمعية

الهلال الأحمر والهيئات الأخرى.[٧]

٢- دراسة "رشاد أحمد على عمار" وقد أثبتت هذه الدراسة أن هناك علاقة بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وبين زيادة مشاركة الشباب في تنمية المجتمعات الحضرية.[٨]

٣- دراسة "Eric , Atmore" عن المشاركة في الجمعيات الحكومية والأهلية في طفولة المستقبل وتؤكد هذه الدراسة التي أجريت في جنوب أفريقيا على أن الجمعيات غير الربحية تعمل على إقامة الديمقراطية من خلال المشاركة في برامج التنمية للطفل وذلك من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية والمساعدات المعلوماتية المناسبة والتي تساهم في تغيير الطفل إلى الأحسن.[٩]

٤- دراسة "Kathari , Roshanl" وهى عن مشاركة الشباب في تنمية أنفسهم . وقد أوضحت هذه الدراسة أنه يجب اشتراك الشباب في تحديد المشاكل وتصميم البرامج لأنهم يفهمون احتياجاتهم واحتياجات غيرهم من الشباب وكيفية الوصول إليها بسهولة وفاعلية وتشير الدراسة أيضا إلى أن مشاركة الشباب تعتبر عملية إحداث تنمية شبابية فعالة ومؤثرة وكذلك مشاكل الشباب التي تظهر في حالة عدم الوفاء أو تحقيق إشباع للاحتياجات التنموية وعدم تحقيق مزايا المشاركة الشبابية في المشروعات ، كما أوضحت الدراسة عدة مستويات للمشاركة هي : استطلاع آراء الشباب – المبادرات الشبابية – مبادرات الكبار – تخصيص مهام للشباب – الرموز والعلامات – صناعة القرارات ومشاركة الشباب فيها – المشاركة في القرارات – المعالجة. [١٠]

وبالتالي يتضح الدور المهم لمشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وإسهاماتها في عملية التنمية من خلال تعظيم الدور الفعال لمشاركة الشباب في هذه البرامج ومدى إمكانية مساهمتها في عملية تنمية المجتمع المحلى.

٥- المشاركة في أنشطة مراكز الشباب وقد أشارت الدراسة التي قام بها "Nagi- Negan – Pun" إلى أن المعرفة والاتجاه نحو الخدمات التي تقدمها مراكز الشباب يؤثران على الهدف الذي يسعى المشتركين لتحقيقه من وراء مشاركتهم في مثل هذه المراكز أكثر من تأثيرها على

غير المشتركين.[١١]

٦- دراسة "Extrom Ruth B." عن تأثير المشاركة في برنامج لعمل الشباب على عملهم وتدريبهم في المستقبل . وقد تناولت هذه الدراسة تأثير المشاركة في برامج عمل الشباب بعد أداء فترة تدريبية حيث أوضحت الدراسة أن هذه البرامج تقوم على أساس أن التدريب سوف يكون له عائد اقتصادي يتمثل في احتمالات توفير فرص عمل موسعة ووظائف أفضل ومستويات عالية من الأجور وكفاءة هذه البرامج يتولد عنها شباب يمكنه أن يجد وظائف مناسبة وأظهرت تحليلات النتائج أن المتدربين خلال عدة شهور تقاضوا أجورا مرتفعة على عكس غير المشتركين في التدريب كما أن العديد منهم قد توفر له فرص عمل ووظائف بعد التدريب.[١٢]

٧- دراسة "نادية عبد الجواد" عن تقويم الأندية الثقافية والاجتماعية بالقاهرة وكانت تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تحقيق الأندية الثقافية والاجتماعية لأهدافها وتحديد العوامل التي قد تساعد الأندية الثقافية والاجتماعية على تحقيق أهدافها وكذلك تحديد العوامل التي قد تعوق الأندية الثقافية والاجتماعية عن تحقيق أهدافها وأيضا محاولة التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية التي تساعد على وضع خطة للأندية الثقافية والاجتماعية لكي تحقق أهدافها .واستخلصت الدراسة النتائج التالية : أن النسبة العامة لمشاركة الأعضاء في اقتراح البرامج والأنشطة هي ١١% وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية متوسطة بين المشاركة في اقتراح البرامج والأنشطة وبين درجة إشباع احتياجات الأعضاء ، وأكدت الدراسة أن أكثر الأسباب لعدم مشاركة الأعضاء في اقتراح البرامج والأنشطة أن النادي لا يهتم بمشاركة الأعضاء بنسبة ٩٤ % وكذلك عدم اهتمام المسئولين بالنادي بمقترحات الأعضاء بنسبة ٩٢ % [١٣].

* تعليق عام على الدراسات السابقة :

- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الراهنة على أهمية دراسة مشاركة الشباب لتنمية المجتمع المحلى.

- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الراهنة على أهمية العلاقة بين التدخل المهني وزيادة فاعلية المشاركة.
- وقد اختلفت هذه الدراسات فى أهدافها والمناهج البحثية التي اعتمدت عليها وأدواتها وحدودها الجغرافية والزمانية ، إلا أن الباحث يرى أنه على حد علمه أن هذه الدراسة التي نقوم بها تختلف فهي تقوم على دراسة أهمية المنظمات غير الحكومية في الألفية الثالثة في تنمية المجتمع وأهمية المشاركة الشعبية في تدعيمها في ظل متغيرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

المشاركة الشعبية :

لقد ظهر مفهوم المشاركة Participation ضمن مفاهيم التنمية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من خلال الفروق النسبية بين متطلبات المجتمعات وتوقعاتهم وبين ما تعيشه تلك المجتمعات والذي أظهر هذا المفهوم وأوجب تفاعله في المجتمعات هو فشل مشروعات التنمية حيث اعتبر سكان المجتمعات أن الذين خططوا لتلك المجتمعات بعيدين كل البعد من الواقع الفعلي لآمال السكان وطموحاتهم ، مما اسهم في انفصال جماعة المجتمع عن المشاركة الحقيقية والفاعلة في نجاح خطط التنمية والتحديث وأصبح كل ما ينفق فيها فاقد وخسارة لأن ليس له عائد أو قيمة مضافة لنهضة المجتمع وتقدمه.

ولذلك انطلقت الماركة الشعبية من أيمان عميق بضرورة تفعيل دور المواطنين فى صياغة الخطط ، واستلهام الوسائل ، وتقييم التنفيذ ، للوصول بدقة إلى الأهداف الموضوعة وقد أصبح للمشاركة العديد من الرؤى والفلسفات التي جعلت منها تحول اجتماعي مفيد وهام – ومن أهم هذه الفلسفات هو إيمان القيادة السياسية ورجالات الحكم بأهمية المشاركة للأسباب التالية :

١- الاعتماد على المشاركة كوسيلة لتقليل التكلفة.
٢- اعتبار المشاركة عائد اقتصادي تنموي للجماعة.
٣- تحقيق أعلى درجة من الفعالية في التنفيذ وضمان تحسين الموارد.
٤- ضمان وصول المتطلبات وفق الحاجات الفعلية للمجتمع.

٥- تحقيق مستوى أفضل للمساعدات الاجتماعية المقدمة.
٦- ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية.

وتعتبر المشاركة الشعبية أحد الحلول الاجتماعية الهامة لتنمية وتحديث المجتمعات لما لها من أهمية في إتاحة الفرص أمام الفئات المختلفة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في الأحداث الجارية والتعبير الإيجابي عن احتياجاتهم . كما أن المشاركة تعتبر أكثر وقعاً في المجتمع وأعم فائدة لما يلي :

١- يمكن من خلال المشاركة إعادة ترشيد توزيع الخدمات بين فئات المجتمع بحيث يحصل كل فرد على نصيبه دون ظلم.
٢- تدعيم جسور الثقة ، وزيادة درجة الطموح وإعادة النظرة الواقعية للمستقبل.
٣- زيادة درجة التماسك بين فئات الشعب وارتفاع درجة التعاون.
٤- تحقيق الفائدة القصوى من المشاركة الشعبية والجهود التطوعية في خدمة المجتمع.
٥- تمثل المشاركة أحد مجالات الضبط الاجتماعي من خلال العلاقة الشعبية على مشروعات الحكومة التي هي الضمان الوحيد للتحديث والتنمية.
٦- زيادة درجة الوعي الاجتماعي وتعميق الانتماء للوطن.
٧- اكتشاف قيادات طبيعية جديدة تسهم في زيادة ثراء المشاركة.

وبذلك يمكن النظر إلى المشاركة الشعبية على أنها ضرورة قيمية يجب الاعتماد عليها في عمليات التنمية والتحديث لاستثمار الطاقات البشرية وتنظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية للمجتمع [١٤] .

وقد انتقل العالم المتقدم في الألفية الثالثة من فكر الاعتماد على الحكومات والتحول والاعتماد شبه التام إلى المنظمات الغير حكومية ، خاصة وأن الجهود الحكومية أصبحت غير قادرة على مواجهة كل المشكلات بالصورة التي يرضى عنها الشعب ويحقق أحلامهم وطموحاتهم ومن خلال نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تحولت الفلسفات بصورة أكثر عمقاً في الإيمان بدور المنظمات الغير حكومية لما لها من

مميزات وسمات تجعل المشاركة الشعبية أكثر سهولة وأعظم فائدة.

ولذلك اعتبر علماء الاجتماع أن مشاركة المواطنين في التنمية أحد القيم المحورية باعتبارها هدفاً ووسيلة في ذات الوقت ولما لها من عظيم الفائدة في التنمية الحقيقية للمجتمعات والبعد جداً عن الشعارات التي عاشت فيها كثيراً من الدول النامية والمجتمعات المتخلفة . لسوء الإدارة مرة ولسوء التنفيذ مرات عديدة ولعدم أيمان جماعة المجتمع بأهمية التنمية الحكومية أو لفقد الثقة الخطير الذي أضر كثيراً بالمجتمعات وأفقدها الحراك الاجتماعي الذي يناسب سرعة العصر وسماته.

ولذلك يمكن للباحث أن يشير إلى أهمية المشاركة الشعبية باعتبارها أحد القيم الاجتماعية الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في مزيد من الفعل الاجتماعي الإيجابي الذي يحقق تنمية حقيقية في المجتمع للوصول إلى التحديث. (١٥)

وبالرغم من أن المشاركة ضرورة إنسانية اقرتها الأديان السماوية لحماية الإنسان من ظلم الإنسان ، ولوصول الحقوق إلى المستحقين إلا أن العالم الحديث يرى تنظير مبادئ المشاركة في صورة قرارات دولية ، وهذا ما ظهر من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ على حق الأفراد في المشاركة كالآتي :

١- لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير.
٢- لكل إنسان الحق في الاشتراك في الجماعات الإنسانية.
٣- لكل إنسان الحق في الاشتراك في أداء الشئون العامة للبلاد بطريقة مباشرة أو عن طريق مثلين يختارون اختياراً حراً.
٤- لكل إنسان الحق في أن ينشئ أو ينضم إلى نقابة لحماية مصالحه.
٥- لكل فرد الحق أن يشترك اشتراكاً حراً في الحركة الثقافية لمجتمعه. (١٦)

ويخلص من ذلك الباحث أن فلسفة المشاركة ، فلسفة إنسانية قديمة قدم الإنسان واستطاعت الثورة المعرفية المتتالية أن تجعلها في صورة قرارات ذات أبعاد تنظيمية خاصة فى الدول غير الإسلامية لتأكيد مبادئ قديمة ومبادئ ذات صلة مباشرة بسعادة الإنسان وتقدمه وتحقيق ما يهدف

إليه من تنمية وتحديث ويؤكد الباحث أن المشاركة الشعبية في إنجاز الأعمال التي تسهم في التطور والتحديث ارتكزت دائماً على قيم المسئولية الاجتماعية الذاتية والمساهمة الإيجابية حيث دائماً يتم الاعتماد على الناس أنفسهم في حل مشكلاتهم العامة والخاصة كما أن المشاركة الإيجابية تسهم في تعديل الاتجاهات ودعم التنمية الشخصية لجماعة المجتمع مما يحقق للجماعة قوة بنائها وسلامة أنظمتها.

ويمكن الاستفادة من عمليات المشاركة الشعبية الواعية في كل خطوات ومراحل التخطيط للتنمية والتحديث من خلال تحديد دور كل فرد في المجتمع ومساهمة المنظمات السياسية والشعبية في تلك العمليات ويمكن تصنيف المشاركين في ثلاث محاور هي :

أولاً: مشاركة المواطنين مباشرة كأفراد في المجتمع المحلى.

ثانياً: مشاركة القيادات الشعبية المحلية على اختلاف أنواعها.

ثالثاً: مشاركة مختلف الأجهزة والمنظمات الموجودة في المجتمع.

وذلك من منطلق أن هذه المنظمات ما هي إلا وسائل يتحرك من خلالها سكان المجتمع ليشبعوا حاجاتهم الأساسية ، ولأن المشاركة الشعبية أصبحت أحد الركائز الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق العديد من الأهداف التنموية لذلك اعتمدت على أسس ومبادئ في عملياتها أهمها:

١ – لا تعنى المشاركة تحقيق اتجاه واحد في المشاركة بل لابد أن تحقق اتجاهين الأفقي والرأسي.

٢ – لا تقتصر المشاركة على الصفوة مهما كانت درجة رقيها وإنما لابد أن تعتمد المشاركة على اتساع نطاق الجماعة التي تحتاج إلى عمليات التنمية والتحديث.

ويرى الباحث أهمية تفعيل تلك الأسس والمبادئ في تحقيق صيغة إجرائية وعلمية للمشاركة الشعبية التي تناسب مقابلة تحديات الألفية الثالثة ، ولابد للمشاركة أن تأخذ ضمن أسسها مبدأ الرقابة والضبط الاجتماعي لتحقيق جودة التنمية. (١٧)

ولاشك أن المشاركة تلعب دوراً هاماً في حياة الجماعة والمجتمع لذلك

كان من الهام أن تعتمد فلسفة أهدافها على تحقيق ما يلي :

أولاً: تحقيق البعد الأخلاقي للجماعة

ينظر علماء الاجتماع إلى المشاركة الشعبية على أنها الضرورة الحتمية لتحقيق البعد الأخلاقي في الجوانب الإنسانية من خلال مجموعة من السمات الاجتماعية المطلوب غرسها ونشرها بين جماعة المجتمع لتحقيق أهداف التقدم الحقيقي وهو الأخلاق بكل أبعادها وفضائلها ومن أهم السمات الأخلاقية ما يلي :

١- إنكار الذات في العمل مع الجماعة التي يشارك فيها من أجل تحقيق الأهداف.

٢- توسيع قاعدة السعادة من خلال إسعاد جماعة المجتمع والمشاركين فيه.

٣- تحمل المسئولية الجماعية مع المسئولية الشخصية والعمل بكل جهد للتوازى بينهم.

ومما لاشك فيه أن المشاركة في تنمية المجتمع لها آثارها العميقة على المدى البعيد والقريب حيث تعطى المشاركة المعنى الكبير لممارسة الواجبات والمطالبة بالحقوق دون خوف أو تردد ، حيث تعطى المشاركة قيمة الحفاظ على الكرامة الإنسانية لعموم الجماعة مما يجعلها تسهم في التماسك القوى للبناء الاجتماعي المعنوي والمادي.

لذا يمكن القول أن المشاركة حق : فهي متاحة لجميع أفراد المجتمع لكي يستخدموها في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم ويعملوا في شتى المجالات التي تنمى المجتمع وتسهم في تحديثه لكي يصلوا إلى أهدافهم البناءة ولذلك يعتمد الكثير من العلماء أن المشاركة كحق يتكامل مع الديمقراطية. (١٨)

وتعتبر المشاركة كواجب : حيث يجب على كل فرد في المجتمع أن يسهم بفاعلية في المشاركة في أعمال التنمية المطلوبة وذلك في حدود القدرات والخبرات الخاص (١٩).

ثانياً: تحقيق إيجابية العلاقات الاجتماعية والسياسية

تعتبر الديمقراطية السياسية هدف للشعوب النامية والمتخلفة ، وإذا

تعتبر الديمقراطية السياسية هدف للشعوب النامية والمتخلفة ، وإذا كان يصعب تحقيقه بالصورة الكاملة في المجالات السياسية الخالصة لظروف عديدة ، فيمكن اعتبار المشاركة الشعبية من أهم مظاهر الديمقراطية السياسية وذلك من خلال ما يلي :

١- إعلاء لغة الحوار والنقد البناء بين أعضاء الجماعة.
٢- تقبل رأى الأغلبية برضى وإيجابية حتى لو خالف الرأي الشخصي.
٣- تعود قبول الجماعة رأى الفرد إن كان صحيحاً.
٤- الاعتماد على الشورى والرأي الجماعي في القرارات المصيرية.
٥- تدعيم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التعبير.
٦- الاعتماد على المشاركة الشعبية في ضمان التأييد السياسي في القضايا المطروحة.
٧- تقسيم النجاح على أعضاء الجماعة حتى لا يشعر الفرد بالغرور ثم الفشل.

وأما عن الأبعاد الاجتماعية التي يمكن أن تحققها المشاركة فهي كثيرة ومتعددة ومتجددة ويمكن من خلالها تدعيم التغير الاجتماعي المطلوب الذي يستهدف المجتمع ويسعى إليه رغبة في التنمية والتحديث. (٢٠)

ولا شك أن من أهم السمات المطلوبة لتدعيم البعد الاجتماعي للمشاركة ما يلي :

١- تقليل نسبة القهر الاجتماعي عند الأفراد.
٢- تدعيم روح الفريق والتعود على العمل الجماعي.
٣- تقليل نسبة تسليط الضوء على فرد باعتبار ذلك تحيز يقهر الجماعة.
٤- استغلال طاقة الجماعة في الدقة والإنجاز.
٥- الإسهام في توحيد الجهود للجماعة من أجل مزيداً من التنمية.

ثالثاً: تحقيق أهداف البعد الاقتصادي

تسهم المشاركة الشعبية في رفع كفاءة الإنتاج للأعضاء من خلال إشعال المنافسة الشريفة في العطاء ، وتنمية تضافر الجهود الشعبية والحكومية انطلاقاً من أن مصلحة المجتمع هي مجموعة مصالح الأعضاء

الذين يعيشون في ذلك المجتمع . كما أن المشاركة مطلب اقتصادي هام لعمليات التنمية ، إذ أن أهم أهداف التنمية الاجتماعية رفع المستوى الاقتصادي للجماعة والمجتمع.

ولا شك أن المشاركة تحقق البعد الاقتصادي المطلوب لعمليات التنمية من خلال تقليل التكلفة الاقتصادية للمشروعات والبرامج المستهدفة ، كما أن المشاركة تسهم في رفع الجودة والإنفاق لهذه المشاريع باعتبارها جزء لا يتجزأ من حاجة الأفراد إليها.

ويمكن الإشارة إلى أن البعد الاقتصادي يكمن في أهمية المشاركة الشعبية في تحقيق التمييز الاجتماعي المخطط له في كافة المراحل والأدوار التي تمر بها عمليات التنمية في الدول النامية والمتقدمة. (٢١)

إن استشعار الجماعة بالمسئولية وهى تشارك بايجابية يجعلها تقدر الجهد بصورة كاملة وبالمسئولية التي تسهم في زيادة الكفاءة للعمل وزيادة الدافعية والحماسة على هذا الدور الاجتماعي بعقيدة وانتماء لهذه الأدوار.

ومن أهم سمات البعد الاقتصادي للمشاركة ما يلي :

١- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

٢- دعم الجهود الشعبية في تحقيق التكلفة الاقتصادية للمشاريع التنموية.

٣- زيادة درجة الجودة فى الكم والكيف لجميع الأدوار التي يمكن أن تتحول إلى اقتصاد.

٤- الإصرار على تقديم الأولويات باعتبار أن لها عائد اقتصادي مطلوب.

كل ذلك يمكن تحقيقه من أهداف المشاركة الشعبية في عمليات التنمية.

إن المشاركة الشعبية ليست فوران شعوري أو مران نحو عمل معين في وقت معين ولكن اتجاه ثابت ومؤصل في كيان الجماعات الإنسانية لذلك كان من الهام عملياً أن تكون لتلك المشاركة متطلبات هي :

١- ارتفاع مستوى الوعي والإدراك لدى جماعة المشاركين.

٢- توفير الأطر الاجتماعية التي يعبر من خلالها الأفراد عن حاجاتهم بسهولة ويسر.

٣- تنقية المناخ السياسي والاجتماعي لتعميق المشاركة السياسية.

٥- الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماع تدعيم إيجابية المشاركة.
٦- زيادة درجة الانتماء للجماعة لدعم عمليات التطوع في المشاركة.
٧- تنمية الميكانيزمات الإيجابية لتفعيل المشاركة والاستفادة من قدراتها. (٢٢)

ويرى الباحث أن متطلبات المشاركة تنبع من فلسفتها وأهدافها وأبعادها وإذا كانت المشاركة هي فعل اجتماعي فذاك يعنى القدرة العامة والخاصة في تحقيق مزيد من التقدم والتنمية ، وقد يكون ذلك من أهم عوامل إنجاح المشاركة في المنظمات الغير حكومية والاستفادة منها في حل العديد من المشكلات التي تقف حائلا ضد عمليات التغير المقصود من أجل التنمية المطلوبة والتحديث المستهدف.

لذلك يرى الباحث عرض لأهمية وفاعلية المنظمات الغير حكومية لدعم الروابط العملية للبحث مستهدفا عمقه وتحقيق أكثر فائدة منه.

منظمات المجتمع المدني :

يقصد بالمجتمع المدني Civil Society مجموعة المنظمات والجمعيات والروابط وما إليها ، الشعبية (غير الرسمية) التي ينضم الناس إليها باختيارهم ، وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية ، فنوية أو عامة ، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها.

ولهذه الطبيعة المركبة للمجتمع المدني وتعدد وظائفه ، تطرح مفاهيم كثيرة كبدائل له أو لما يتفرع منه أو يدخل فيه من تكوينات – يعده البعض القطاع الثالث بعد الدولة القطاع الحكومي – والقطاع الخاص – ويطلق عليه آخرون القطاع الأهلي باعتباره تجسيداً لمبادرات شعبية – غير حكومية ، ويسميه البعض قطاع المنظمات التي لا تهدف إلى الربح ويركز آخرون على الطبيعة التطوعية للعضوية فيه والعمل من خلاله. (٢٣)

ويتردد مفهوم المجتمع المدني ، ومفاهيم بديلة له وأخرى ترتبط به ، في الخطاب العلمي وبعض وسائل الاتصال الجماهيري بكثرة واضحة منذ

أوائل الثمانينات ، وصار أمره ملحوظاً في التسعينات . وقد صاحب هذا وربما دفع إليه ، النمو الكبير غير المسبوق في منظمات المجتمع المدني ، والتوسع الملحوظ في أنشطته وفاعليته ، والبحث عن آليات يمكن أن تساعد في تجاوز أزمة تعثر العمل العام وأزمة المجتمع بعامة ، وما يجرى في هذا المجال لا يحدث بالصدفة ولا كبدعة عارضة ، وإنما هو استجابة لتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة ، ومطالب محلية ملحة ، وضغوط إقليمية ودولية من الصعب أن تقاوم.

ويرتبط مفهوم المجتمع المدني بظهور الدولة الحديثة في أوربا الغربية أو منطقة الحضارة الأوربية الغربية بتعبير أدق ، وهى رأسمالية ديمقراطية ، والتعددية ، أي أن المفهوم يرتبط قيم ومفاهيم بارزة مثل : حقوق الإنسان والديمقراطية ، والتعددية ، والصراع الاجتماعي ، والتمثيل ، والانتخاب والتنظيم وغيرها . وعلى الرغم من أن هذه ليست شرطاً ضرورياً لظهور المجتمع المدني . فإن من العسير أن يظهر مجتمع مدني ويزدهر في مجتمع محروم منها ، وبالطبع لا يكف أن يكون هناك بعض الترتيبات والمؤسسات التي ترتبط بها وإنما يلزم أن تكون تلك المثل مناخاً وأسلوب حياة.

ومن ناحية ثانية إن صياغة مفهوم المجتمع المدني وتحديد دلالاته اتجها من البداية إلى الفصل الحاسم بينه وبين الديني – المقدس . فقد تمت صياغة " العقد الاجتماعي " والمجتمع المدني داخل المجتمع وبين أفراده ، وتم تأسيس السلطة بمعيار إنساني دنيوي لا إلهي سماوي – مقدس وهذا يثير إشكالية ما يدخل ضمن مفهوم المجتمع المدني وما لا يدخل فيه ، فإذا كان العرف قد جرى على اعتبار حركات مثل الحركة النسائية والحركات العمالية والحركات الطلابية ، وما إليها ، جزءاً من المجتمع المدني ، فما هو الموقف بالنسبة للحركات الدينية ؟ على الرغم من وجاهة الاعتبارات التي تدفع البعض إلى الإصرار على أن تكون هذه الحركات جزءاً من المجتمع المدني ، فإن المنطق الذي يقوم عليه هذا المجتمع والضوابط التي يلتزم بها ، والأهداف التي يسعى لتحقيقها والأساليب المقبولة لذلك ، تجعل من غير الممكن اعتبار الحركات الدينية جزءاً منه.

أما الحركات الجديدة مثل جماعات حماية البيئة ويطلق عليها جماعات الخضر وحركات الحقوق المدنية في الأنظمة العنصرية (الولايات المتحدة – جنوب أفريقيا حتى أوائل التسعينات ، وإسرائيل بصفة خاصة) وغيرها . في تقديرنا أن وجودها – مع افتراض التزامها بالأسس التي يقوم المجتمع المدني عليها – قد يكون ضرورياً، أو على الأقل مفيداً ، لتجديد دم المجتمع المدني ، وتنشيطه للتخلص من تقاليد وأوضاع قديمة تجاوزها التغير الاجتماعي.

ومن ناحية ثالثة إنه بحسب آخر تصورات المجتمع المدني ، فإنه يشكل تكويناً اجتماعياً يمثل الأفراد في مواجهة الدولة ، ومن أهم وظائفه محاولة تحقيق مصالحهم والحيلولة دون وصول الدولة مرحلة الهيمنة . ولكن القول بتمايز المجتمع المدني من الدولة لا يصح أن يعني استقلال الواحد عن الآخر ، فهما يتبادلان التأثير والتأثر بصورة كبيرة وفى جوانب مهمة . فكثير من منظمات ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدني يخضع في نشأته ونشاطه لضوابط وقواعد من جهة الدولة : في التشريع ، والتمويل ، والتأثير عن طريق تداول المعلومات وتشكيل الرأي ... وما إلى ذلك ، وإذا كانت سطوة الدولة التقليدية وبطشها قد اختفيا أو كاد أن يختفيا ، فإن هيمنة الدولة الحديثة – عن طريق وسائل الاتصال وتداول المعلومات وغيرها – لا تقل أهمية وخطورة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن بعضاً من تكوينات المجتمع المدني تعين مجال الحركة للدولة ، وتؤثر في صياغة السياسة العامة واتخاذ القرار ، وفى مقدمة هذه التكوينات الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية والعمالية وغيرها ، وهذا مما يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة إشكالية معقدة. (٢٤)

وفى مصر ظلت قبضة الدولة على منظمات المجتمع المدني قوية مؤثرة . وعلى الرغم من أن الدولة لم تمنع نمو منظمات المجتمع المدني ، فإنها حرصت على ألا تسمح لها بأن تكون فاعلة ومؤثرة ، ولهذا فقد استمرت تتعامل معها بما يقضى به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. إلا أن المتغيرات العالمية أدت إلى تصعيد دور أهمية القطاع الثالث وما يضمه من

منظمات غير الحكومية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفت القوميات في دول أوربا الشرقية ، بدأت تسود اتجاهات تؤكد أن " الرأسمالية هي الحل وبدا الانتصار النهائي الذي حققته الرأسمالية ، وارتبط بذلك توسيع نطاق السوق الرأسمالي ، والتوجه نحو الخصخصة ، كحل وحيد ومخرج أزمة السياسات الاقتصادية في دول العالم الثالث ومن ثم كان القطاع الثالث الذي يضم المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية – هو آلية لتعميق التوجه الرأسمالي من ناحية " باعتبار أن القطاع غي الهادف للربح هو مكمل للقطاع الهادف للربح " وهو أيضاً آلية للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تهميش الفقراء ، ومن ثم تدفق التمويل من مؤسسات التمويل العالمية لدعم هذه المنظمات غير الحكومية ، لتقوم بدورها التنموي ،و إلى جانب ذلك تطورت رؤية تذهب إلى أن هذه المنظمات هي آلية أيضاً للتحول الديموقراطي وهو الوجه الآخر للعملة.

إن العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد شهد لأول مرة خطاباً عالمياً يؤكد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية ودمج المرأة في عملياتها والتعامل مع الفئات المهمشة والفقراء والفئات ذوى الاحتياجات الخاصة والمسنين والأطفال وقضايا الشباب.

إن هذا الخطاب العالمي قد عكسته وثائق الأمم المتحدة في المؤتمرات المتتالية التي عقدت في السنوات السابقة وأبرزها مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة : ١٩٩٤) ومؤتمر المرأة العالمي " بكين ١٩٩٠ " ، ومؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن : ١٩٩٥) ولأول مرة يتشكل توافق عالمي حول أهمية وقيمة دور المنظمات غير الحكومية وصاحب ذلك توجهات إيجابية من جانب الحكومات لتقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.

وخلاصة ذلك أن اكتشاف القطاع الثالث وما يضمه من منظمات غير حكومية قد أتى في إطار عملية العولمة والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي صاحبت هذه العملية.[٢٥]

وعلى ذلك فإن دور الدولة تقلص بالعدول عن سياسة التدخل ، سواء في مجالات الإنتاج والخدمات ، والاتجاه إلى تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية ، تجد الدولة نفسها في مأزق ، فهي من جهة ، مضطرة إلى قبول فكرة العمل العام من خلال منظمات تطوعية وبفضل المبادرات الشعبية . وكان مما دفعها إلى ذلك التكاليف الباهظة والمعاناة بغير حدود التي ترتبت على الحرب مع إسرائيل والكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول وغيرها . هذا فضلاً عن الإخطار الحقيقية التي تهدد بتخريب البيئة ، والتي لا قبل للدولة حتى باحتوائها وإن كانت غير بريئة من المسئولية عنها. ولهذا لا تمانع الدولة في إنشاء منظمات مثل جمعيات رجال الأعمال ، ومنظمات رعاية الطفولة والأمومة ، والمرأة ، وما إليها ، ولكنها من جهة أخرى ، تحرص على تفادى وجود مجتمع مدني قوى ، ينازعها المشروعية في ممارسة العمل العام ، ويشاركها في القوة والسلطة ، ولهذا فهي تحرص على ألا يتجاوز نشاط المنظمات غير الحكومية مجال الرعاية الاجتماعية ، بما يعنيه ذلك من الابتعاد عن السياسة. (٢٦)

ومن هنا كان القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . إلا أنه حدث تحول نوعي في منظمات المجتمع المدني من التركيز على الرعاية الاجتماعية إلى ارتياد مجالات حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإبداع الحضاري وغيرها لذلك صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي حدد أن المنظمات الغير حكومية تعمل في مجال النشاط الأهلي هي كالتالي :

١- *مؤسسات خيرية:* وهى لجماعات المنظمة التي تتألف من مجموعة من الناس لا يزيدون عن ١٠ أعضاء وهدفهم مساعدة ذوى الحاجة ومعظم منظمات الرعاية تقع تحت هذا التقسيم.

٢- *مؤسسات ذات منفعة عامة:* وهى المؤسسات ذات طابع المنفعة العامة فهي مؤسسات يمكن لوزارة الشئون الاجتماعية أن تتعاون معها في تقديم الخدمات الاجتماعية وبرامجها كذلك تمويلها.

٣- *جمعيات غير حكومية:* وهذه الجمعيات عادة تكون من المتطوعين ذوى الاحتياجات الخاصة بعيداً عن أشراف المسئولين من وزارة الشئون الاجتماعية وهى تساعد نفسها دون مساعدة الدولة.

٤- *جمعيات ذات طابع متبادل " الرابطات ":* وهذه مؤسسات تتبع

أغراض الأعضاء الذين ينضمون لها.

المجتمع المدني والألفية الثالثة :

احتلت قضية المجتمع المدني ومؤسساته اهتمامات المجتمع المصري خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، كما تعددت وتنوعت منظمات وهيئات عديدة بتفعيل المجتمع المدني رائد أساسي وجوهري في تعميق الممارسة الديمقراطية وإحداث حالة من اليقظة في وجدان ومشاعر المواطنين من خلال تلك المؤسسات والمنظمات.

ولقد تأكدت الحكومات في العالم الثالث أن التنمية الحقيقية والتحديث المنشود للمجتمعات لن يكون فاعل ومحققاً لآمال الشعوب دون مشاركة مخلصة وأمينة لمؤسسات المجتمع المدني ، حيث تظل مؤسسات المجتمع المدني قوى ضغط اجتماعي نحو تعديل وتفعيل مسار الخطط القومية للوصول بها إلى أقصى درجة من الغايات والأهداف المقصودة.

ومنظمات المجتمع المدني في الدول النامية بالرغم من صحوتها الكبيرة إلا أنها ما زالت في بداية الطريق ، إذا ما نظر إلى عمق الأداء ودقة الأهداف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة. (٢٧)

ولاشك أن هذه إيجابيات كبيرة لمنظمات المجتمع المدني بالرغم من قلة الإمكانيات وعدم الوصول إلى مرحلة عليا من التدريب ، وانخفاض كفاءة أعضاء مجالس الإدارات كل ذلك يعطى لتلك المنظمات شهادة تقدير للجهد المبذول بالرغم من قلة الإمكانيات.

والباحث يشير إلى أن منظمات المجتمع المدني قادرة في فترة قريبة وقصيرة إلى الوصول إلى مستوى عال ومتقدم في العطاء والأداء الذي نرجو من خلاله مشاركة فعالة وقوية. ويحاول الباحث في هذا الإطار النظري التطرق إلى دور الجمعيات الأهلية كأحد مجالات المنظمات الحكومية. وقد تم اختيار هذا المجال لما له من انتشار واسع المدى في النجوع والقرى والمراكز والمدن ، ولسهولة تفعيل دور المشاركة فيها.

والجمعيات الأهلية تمثل الإطار القانوني الذي تبلور فيه ومن خلاله جهود المشاركة الشعبية ، وتنظيم الجهود التطوعية المعبرة عن المعاني الإنسانية الفاضلة في نسيج محكم يسد حاجات المجتمع لمدني من خدمات وأعمال تتسم بدرجة كبيرة بالإخلاص من أجل رفع مستوى المعيشة ، وتحقيق رفاهية الأفراد في حل المشكلات والتصدى لعلاجها. (٢٨)

وقد أكد القانون الجديد على أهمية دور الجمعيات كأحد ميادين المنظمات الغير حكومية في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولاشك أن الألفية الثالثة تنتظر الكثير من تفعيل الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع ، وتحديثه بالصورة المثلى التي يرضى عنها أفراد المجتمع وتعوض ما فاتهم من تطوير وتنمية لصالح آمالهم وطموحاتهم.

فلسفة النشاط الأهلي والمشاركة في المنظمات الغير حكومية:

لقد نشأت فكرة النشاط الأهلي بصفة عامة والجمعيات التنموية بصفة خاصة في ضوء شعور المواطنين بمشاكل مجتمعهم ، خاصة بعد عجز الحكومة الظاهر في مواجهتها ، نظراً للأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية وضيق مواردها من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بأنها أكثر إحساساً باحتياجات الجماهير والمجتمعات المحلية فهي تمثلها وتقوم على خدماتها وهى بحكم تكوينها ونظامها تتميز بقدر كبير من المرونة وجدية العمل فهي تمثل صورة صادقة من النظام الديمقراطي ، ووسيلة إجرائية لإشباع حاجات المجتمع وضرورة إنسانية في تقديمها الخدمة من إنسان راغب في العطاء لآخر يحتاج لهذه الخدمة وبذلك تتحقق فلسفة الأخذ والعطاء دون مقابل إلا الأجر والثواب ، ودعم روح التعاون والأخوة في ظل المبادئ الإنسانية. (٢٩)

وللمنظمات الغير حكومية مجموعة من السمات الأساسية التي تجعل عطائها متميزاً وقادراً على التطوير والتحديث وهذه السمات هي:

١- أن النشاط التنموي يمثل صورة اجتماعية تلقائية في المجتمع بدافع ذاتي من المواطنين متأثراً بأيديولوجيتهم.

٢- تعتمد المؤسسات الغير حكومية على الحلول الذاتية سواء في تدبير

ذاتي من المواطنين متأثراً بأيديولوجيتهم.

٢- تعتمد المؤسسات الغير حكومية على الحلول الذاتية سواء في تدبير الأموال أو في التخطيط التنموي وتملك القدرة على سرعة التعديل أو التمييز طبقاً لمتطلبات تطور الحياة.

٣- تتميز إدارة المنظمات الغير حكومية بالوعي التام لظروف المجتمع التي تعمل فيه والشعور بالمسئولية تجاه هذا المجتمع.

٤- الإيمان بفلسفة المسئولية الاجتماعية ومن ثم ضرورة المشاركة الشعبية التي تحقق الإنجاز والتمييز والتدبير والسرعة والتوفير.

٥- القدرة على تدريب قيادات لصالح العمل الاجتماعي في الحاضر والمستقبل ولا شك أن كل هذه السمات تجعل من المشاركة الشعبية ضرورة ى عصر العولمة التي تحتاج إلى تعاون العقول وتوحيد الجهود بما يجعل منه قوة دفع لعجلة التنمية الحقيقية التى تقرب الدول النامية إلى الخروج من دائرة التخلف والفقر احتراماً لإنسانية الإنسان الذي أصبح من الضروري أحاطته بالرعاية وإمداده بالتحديث.

كما أن المنظمات غير الحكومية تسعى جاهدة إلى تحقيق هدف عام هو تنمية المجتمع تنمية شاملة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والبيئية ويتم ذلك كله من خلال مجموعة من الآليات التي من أهمها :

١- مساعدة المواطنين في أي مجتمع على التعرف على مشكلاتهم ومواجهتها.

٢- تحقيق تماسك المواطنين من خلال مشاركتهم في تحقيق التوجيه الذاتي والتعاون من أفراد المجتمع.

٣- العمل على المساهمة الإيجابية المادية والمعنوية في المجتمع.

٤- الإسهام في رفع مستوى أبناء المجتمع اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ومقابلة احتياجاتهم من خلال الانتفاع الكامل بالموارد المحلية في البيئة.

٥- توعية المواطنين نحو المشاركة الإيجابية لحل المشكلات بالجهود الذاتية.

١- أن هذه المنظمات ذات شخصية اعتبارية مستقلة قادرة على العطاء التنموي.
٢- أن هذه المنظمات تقدم خدماتها متضامنة بالتعاون مع الحكومة.
٣- أن تقوم بعمل بديل لحكومة نظراً لقدرتها على تحملها المسئولية كاملة دون إرهاق لميزانية الحكومة.
٤- أن يكون لها مجلس إدارة منتخب ديمقراطياً.
٥- أن تتميز بالفهم والوعى والمرونة في تنفيذ مشروعات التنمية والتطوير.
٦- أن يتوفر لها تمويل مادي من مصادر متنوعة مثل التبرعات وبعض الإعانات الحكومية والهبات. (٣٠)

ويشير البحث إلى أن الجمعيات الأهلية كأحد روافد المنظمات الغير حكومية تعد من البناءات القاعدة لمنظمات المجتمع المدني حيث يقوم سكان المجتمع أنفسهم تكوينها ، ويكون غاية الهدف منها أجراء تنمية وتحديث شامل ومحقق لمتطلبات المواطنين في المجتمع.

والجمعيات الأهلية في أداء دورها التنموي في المجتمع ترتبط بالمنظمات الأخرى بعلاقات في إطار رسمي وغير رسمي على المستويين :
١- *المستوى الرأسي :* وهو الذي يتم مع الوحدة الاجتماعية والإدارة الاجتماعية ومعظم الجهات الإدارية المشرفة ويغلب عليها الطابع الرسمي حيث أنها تتم في إطار القانون القديم والحديث وكذلك التشريعات والقرارات الوزارية المنظمة لعمل كل منها.
٢- *المستوى الأفقي :* وهو ذلك الذي يتم مع مجموعة المنظمات الموجودة ف المجتمع المحلى الذي تخدمه تلك الجمعية وتنطوي على علاقات إتمام مصلحة عامة في ضوء العلاقات التي يحدوها التعاون والمشاركة من خلال ما يسمى حديثاً بالتشبيك أو الشبكة وهى اجتماع أكثر من منظمة لأداء خدمة محددة بأهداف عالية المستوى ويتم في ضوء التنسيق والتنظيم الذي يحقق إجرائية الأداء وجودة العمل الاجتماعي.

ومن المهم أن يشير الباحث إلى أهمية تفعيل المستوى الأفقي لما لـــه من قوة وأداء وتميز في الأعمال وعمق في الوصول إلى الإنجاز المطلـــوب لهذه الأهداف التنموية التي هي في الأصل تمثل تشابك في العلاقات.

ولأن الجمعيات الأهلية تحتاج إلى مشاركة شـــعبية فاعلـــة وطويلـــة المدى فإن ذلك يحتاج إلى مجموعة من الضوابط الاجتماعية تحكـــم آليـــات تنفيذ العمل واستمراريته ومن هذه الضوابط ما يلي:

١- تأكيد قيم المجتمع التي تعمل على تحقيق الانسجام من جماعة العمـــل في الجمعية أو المنظمة الغير حكومية لتحقيق رغبة في الأداء وإنكـــار للذات.
٢- مساعدة المواطنين على التدريب والتعليم ولابد أن تشمل مناهج التعليم على الاتجاهات الإيجابية مشاركة وقيم المجتمع.
٣- تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأى المواطـــن ومشاركته في صنع القرار.
٤- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
٥- تأكيد مبدأ العمل وتلازم مع القول.
٦- اختيار القيادات من مبدأ المصلحة العامة فوق كل اعتبار.
٧- التركيز على القدوة الصالحة.
٨- إلغاء كل القوانين والقرارات المقيدة للحية والعمل المشروع.
٩- تحديد المشروعات وفق أولوية الاحتياجات.
١٠- الإيمان بقيمة الوقت والجهد والمال لصالح العمل العام. (٣١)

ويرى الباحث أن هذه الضوابط تمثل الإطار العام للمنظمات الحكوميـــة والتي تسهم في دفع عملية التنمية بكـــل حمـــاس ومســـئولية ، حيـــث أن الحماس الثوري المؤقت كثيراً ما يعطل مســـيرة الوصـــول إلـــى الأهـــداف المطلوبة للعمل الاجتماعي الجدير بإحداث التنمية المســـتهدفة والمقصـــودة لإصلاح المجتمع.

الاتجاهات العامة للمشاركة الشعبية

١- الاتجاه التنموي :

هو عملية تغيير هادف مضبوط ، تتم فيه السيطرة على عوامل الغير نفسها ، وتعبئتها وتوجيهها وفق تخطيط محكم ، نحو رؤية مستقبلية للمجتمع.

والتنمية المحلية في المجتمعات النامية أكثر حاجة وضرورة من المجتمعات المتقدمة حيث يكثر في المجتمعات النامية عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق تقدم المجتمعات المحلية. (٣٢)

وانطلاقاً من أهمية التنمية المحلية في الدول النامية للتغير للأفضل ، تكون هناك حاجة ماسة إلى دور المشاركة الشعبية في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومعاونة الناس على تقبل التغيير ، كما يجب أن يمتد هذا التغيير إلى كل قطاعات المجتمع وتنظيماته لتحقيق أقصى ما يمكن من خدمة للوطن والمواطن.

ويهدف الاتجاه التنموي للمشاركة الشعبية إلى تقوية العلاقات داخل المجتمعات أملاً في تدعيم عوامل الضبط الاجتماعي ، وبهذا تقل الانحرافات ، التي تظهر في مثل هذه المجتمعات كما تهدف إلى مساعدة الهيئات الحكومية والأهلية العامة في المجتمع في عمليات التخطيط والتنسيق مما يدعم خدماتها ، وكذلك إزكاء الوعي الاجتماعي والاقتصادي والقومي بين أفراد الشعب ، وتشجيع إيجابية الشعب عن طريق تدعيم الخدمات التي يقدمها المواطنون للمجتمع.(٣٣)

وتذكر "علية حسن"(٣٤) في ذلك المجال أن التنمية إذا تركت تعمل بمفردها ، فإنها تؤدى إلى ضعف الترابط الاجتماعي بين المجتمع القومي والمجتمع المحلى ، مما يؤدى إلى انصراف أفراد المجتمع المحلى عن مشروعات الخطة القومية ، في الوقت الذي تعمل فيه تنمية المجتمع المحلى على النهوض بالعمل الجماعي والمساهمة في إعادة الترابط الاجتماعي في المستويات المختلفة . كما أن من أهم سمات المشاركة في التنمية زيادة قدرة الأفراد على تحديد مشاكلهم وكيفية وضع الحلول لها وتقدير البدائل واتخاذ القرارات. ومما سبق ... تتضح أهمية المشاركة

الشعبية كاتجاه لتنمية المجتمعات المحلية وسرعة تقدمها.

٢- الاتجاه الوقائي :

إن عمليات تنمية المجتمعات المحلية تحتاج إلى سياق من القيم الاجتماعية ، تشكل حاجزاً قوياً ضد المشكلات ، ويتمثل هذا السياق في اتجاهات السلوك الإيجابي ، التى تحقق المشاركة في أعمال التنمية المحلية برغبة وقوة إيمانية [٣٥] . ويتمثل الاتجاه الوقائي للمشاركة الشعبية في أن كل مجتمع يتميز بأنماط سلوكية وقيم معينة تشكل من خلالها قدرة أفراد المجتمع على ديناميكية العمل الاجتماعي ، الذى يجعلهم دائماً واستمرار في حالة تأهب للقضاء على أي مشكلة قبل أن تقع ، ومن هنا يصبح هؤلاء الأفراد سداً منيعاً ضد التخلف ومشكلاته ، مع المحافظة على تحقيق التقدم المستهدف من تنمية المجتمعات . والاتجاه الوقائي أفضل استغلال للإمكانيات البشرية المحدودة ، للاستفادة بها كقوة فعالة للمساهمة في تحسين خدمات المجتمع. [٣٦]

وهذا الاتجاه يساهم في خلق ديناميكية كبيرة لمقابلة المشكلات قبل وقوعها ، وهذا من أهم أهداف التنمية في المجتمعات المحلية.

٣- الاتجاه العلاجي :

يساهم هذا الاتجاه في إثارة ديناميكية المشاركة الشعبية لدى أفراد المجتمعات المحلية ، بهدف التخفيف من نتائج المشكلات ، التي يعانى منها المجتمع ، خاصة فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويحتاج هذا الاتجاه إلى تفاعل بين الأفراد والهيئات والمؤسسات والأنظمة الموجودة حيث يقول "جونسون Jonson" "إذا كان هناك مجتمع جاد في حل مشكلاته ، فلا بد من ترابط سكانه بالمشاركة والتعاون التام للتصدى لهذه المشكلات من خلال الروابط الروحية والاجتماعية المكتسبة". [٣٧]

٤- الاتجاه التربوي :

تكافح المجتمعات الديمقراطية النامية ، من أجل الحفاظ على

الشخصية الفردية كوحدة مستقلة للشخصية الاجتماعية القومية ، ولذلك تعمل المنظمات غير الحكومية على تقديم أنساق اجتماعية ، تساعد الشخصيات والقيادات التطوعية على خدمة المجتمع ، وتسهم في تقدمه.

وانطلاقاً من مبدأ الديمقراطية ... يجب أن تساهم المنظمات غير الحكومية في إكساب أفراد المجتمع الوعي التام بمشكلات مجتمعاتهم القومية والمحلية التي يعيشون فيها للاهتمام بها ، ولاستثارة الحافز نحو المشاركة الجماعية لحلها وهى ضرورية في ظل متغيرات القرن الحادي والعشرين.(٣٨)

ويتجه المنهج الحديث إلى تعميق العلاقة بين الفرد ومجتمعه ، من أجل المساهمة في توظيف موارده ومهاراته ومعلوماته ، لدفع عجلة التقدم للمجتمع والإسهام في حل مشاكله.

ومن هنا يساهم الاتجاه التربوي للمشاركة الشعبية ف زيادة الوعي بين الأفراد لمشكلات مجتمعهم ، وزيادة إدراكهم لها ووعيهم بضرورة الاهتمام للتصدى لهذه المشكلات حتى يسهم المجتمع في تحقيق أقصى سعادة لهم.(٣٩)

التنمية والتحديث في ضوء تحديات الألفية الثالثة

إن التنمية أمر ملازم للتقدم فى حياة الشعوب ، وكلما استطاعت الشعوب الاهتمام بوسائل التنمية لتحقيق الأهداف والغايات الاجتماعية والاقتصادية فإن ذلك سبيل للوصول للأهداف العليا بصورة منتظمة ، وثم لا يمكن العودة مرة أخرى للتخلف. والتنمية فكر إنساني راقي يحقق معظم الآمال في حياة سعيدة للبشرية ، ومن ثم كانت هناك العديد من النظريات الفكرية التي تستند عليها وسائل تنفيذ عمليات التنمية.

إن شعوب العالم الثالث عانت ومازالت من سيطرة الدول المتقدمة ، والأغرب من ذلك أن المتقدم من تلك الدول يعمل بفكرة في الدول المتخلفة ، وهذا قد يجعل التنمية والتحديث نظرياً أكثر منه عملياً.(٤٠)

ولذلك يحاول الباحث في هذا الجزء من البحث وضع الإطار النظري

بما يخدم أغراض وأهداف البحث محاولاً بقدر جهده العلمي أن يصل إلى عمق التنمية والتحديث منطلقاً من أن المشاركة الإيجابية بما تملك من تعاون عقلي وفكري وجهد متضاعف أن تجعل من التنمية والتحديث واقعاً وليس خيالاً وأماني في سراب.

ومن ثم قد يجوز للباحث أن يبدأ برؤية واقعية للتنمية والتي يمكن أن نلخصها فى أنها مجموعة متكاملة من الإسهامات الفكرية لرفع المعاناة عن الإنسان باستخدام الإمكانات التي يملكها والموارد التي تحيط به.

وعلى أن رؤية فكرية أو صيغة إجرائية يمكننا أن نؤكد وبقوة أن التنمية مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تهدف إلى تحسين المعيشة ورفع مستوى الدخل الفردي والقومي إلى ما يحقق سعادة الإنسان.

ومن العرض السابق يحاول الباحث أن يوضح عدة أمور للتنمية والتحديث:

أولاً: العلاقة بين النمو والتنمية والقضاء على الفقر :

أن النمو هو لزيادة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أحد عناصر التنمية الحقيقية ولذا يمكن التجاوز في القول بأن النمو متضمناً في عمليات التنمية الشاملة والعلاقة بينهما علاقة طردية فكلما زادت معدلات التنمية كلما زاد النمو فى الاتجاه الموازى له , ولا يمكن الإشارة بالقول أن النمو أقل مكانة اجتماعية من التنمية حيث النمو هدفاً من أهداف التنمية.

وكما أن تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي نمو في المجالين المذكورين وقضاء على الفقر ، باعتبار أن الفقر مظهر من مظاهر عدم التنمية وهو لفظ مرادف للتخلف بكافة صوره.[٤١] ويمكن للباحث الإشارة بأن العلوم الاجتماعية التي تناولت التنمية بصورتها الحقيقية أسهمت في أن يكون ذلك الموضوع العلمي من الموضوعات التي تشغل بال وفكر رجال الاجتماع بصورة أعمق حيث أن علماء الاجتماع يؤمنون بأن التنمية الشاملة للشعوب تسهم في تحقيق زيادة معدلات الاقتصاد متوازية مع التقدم الاجتماعي في النظم والبناء.

ويعتبر علماء الاجتماع أن السياسات الفاعلة في تحقيق التنمية

الشاملة من شغل فكرهم في إسقاط العديد من المفاهيم المقيدة لحركة التقدم والتطوير التي تهدف إلى تحقيق متطلبات استمرار الحياة بشكل إنساني.

ومن هنا يمكن القول أن التنمية تهدف إلى مزيد من النمو والنمو يهدف إلى القضاء عل الفقر الاقتصادي والاجتماعي والعلمي . فلا تنمية بلا نمو ولا نمو بدون تحرير الإنسانية من قيود الفقر.

ثانياً: التنمية والتحرر الإنساني

إن من اعظم أهداف التنمية وأعمقها هو المفهوم الذي يهدف إلى التحرر الإنساني من الاستغلال والمهانة ، عن طريق توفير أفضل الفرص لتطوير حركة الإنسان نحو الانطلاق إلى أوسع لمجالات لممارسة الحريات والقدرة على المشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بالإنسان ، من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل لبشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع ، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.(٤٢)

ولذلك نجد أن التنمية وهى تهدف أساساً إلى تحرير الإنسان من كل ما يكبل حركة تقدمه تؤكد على أن الإنسان خلية أساسية في جسم المجتمع. ومن هنا يمكن القول أن التنمية عملية إنسانية بحته، تبدأ من الإنسان ذاته وبدونه لا تتم مطلقاً أي من العمليات المستهدفة للتنمية ، لذلك فالتنمية عملية اجتماعية تهدف في النهاية إلى تحرير الفرد وتحرير المجتمع من كافة صور الاستغلال والتبعية ، وإطلاق قدرات البشر في العمل والمشاركة للانتفاع بقدراتهم الخاصة والعامة لصالحهم ولصالح مستقبلهم وتمكن المجتمع من السيطرة عل تقدمه وتطوره والخروج من دائرة التبعية بكل ألوانها والتبعية للفقراء تخلف اقتصادي ، والتبعية للتقليد الأعمى تخلف اجتماعي والتبعية للعولمة تخلف ثقافي واقتصادي واجتماعي ولا يجوز للإنسان الحر أن يكون تبعاً لغيره يحقق سعادته.

قضايا التنمية والتحديث في الألفية الثالثة

١- علاقة التنمية بالثورة المعرفية والتكنولوجية :

إن الألفية الثالثة تتميز دون ما سبقها من الفيات بثورة معرفية

متجددة وفى غاية التعقيد من أجل مزيداً من التبسيط ، وقد يظن البعض أنها معادلة صعبة أو غير مفهومة ولكنها حقيقة علمية واقعة في كل ما نشاهد أو نرى.

فزيادة التعقيد في الانفجار المعرفي هدفه الأسمى الوصول بالحياة الإنسانية إلى ابسط صورها بحيث لا يحتاج الإنسان إلى جهد أو وقت في الحصول على متطلباته.

ولذلك نرى التغير الواقع في السلوكيات الاجتماعية للعديد من الأنماط الحياتية ولنضرب لذلك مثلاً في إعداد الطعام وتطور إعداده فسوف نقر ونعترف أن التنفيذ أصبح من نار الأشجار إلى حرارة الميكروويف الذي يمكن من خلاله إعداد الطعام في أقل وقت ولكن بدون جهد يذكر.(٤٣) ولذلك تعتمد التنمية اعتماداً كاملاً في تقدمها وتحقيق أهدافها على الثورة المعرفية والتطبيقات التكنولوجية والتي من أبرزها الهندسة الوراثية التكنولوجية الحيوية وإحلال وإعادة هيكلة الموارد والاهم والأقوى هو " احتراف صناعة المعلومات " وإذا كنا نؤمن بأن التنمية تحتاج لي مزيداً من المعرفة لكي تسهم في تحقيق أقصى درجة من التفاعل الإنساني مع طاقته العقلية التي يمكن القول أنها تعطلت كثيراً في العقود السابقة فلا الألفية الثانية كنتيجة مباشرة لاستيراد المعرفة والتكنولوجيا من الخارج ، وأن ذلك يمثل هدفاً استراتيجياً للدول الرأسمالية حتى تصبح دولنا سوقاً رائجاً لبضاعته ، ومخزناً كبيراً للمواد التي يحتاجها في الصناعة والتطوير.

وقد حان الوقت لكي ننظر إلى المستقبل بعين ثاقبة لكي نعتمد على أنفسنا في تنمية أنفسنا لأن ذاك هو الخلاص الوحيد من براثن العولمة.(٤٤)

٢- علاقة التنمية بالحفاظ على البيئة :

لقد ظهرت قضية البيئة في الدول النامية والمتخلفة وكذلك المتقدمة والصناعية ، مع زيادة حاجة الجميع إلى التنمية ، مما أثر على البيئة بصورة مؤلمة وجعل الجميع في رعب وخوف من زيادة الضغط على المقدرات والموارد البيئية التي يمكن خلالها إبقاء البشر في حالة استقرار نفسي واجتماعي وصحي.

لذلك دخلت البيئة مع التنمية في حوار اجتماعي محصلته أن التنمية بكل مقوماتها من غير مراعاة البعد البيئي فإنها تمثل تدمير تام لكل ما يحيط بالإنسان ، ومن ثم يمكن القول بأن مستقبل التنمية والتحديث في أي بقعة في العالم يحتاج إلى مشاركة فاعلة لتحويل السلوك والاتجاه نحو الإيجابية لضمان الأمن والسلامة لحركة الإنسان في الماء وعلى الأرض ومن خلال هواء يحقق له الحياة.

وقد شغل موضوع البيئة علماء الاجتماع والتربية كما شغل علماء النبات والكيمياء والطبيعية على قدر المساواة ، لأن علماء العلوم الطبيعية يكتشفون ويحذرون ، وعلماء العلوم الاجتماعية يوجهون ويغيرون السلوك نحو الأفضل نحوها – يجعل من الإنسان صديق ورفيق لما يحتاجه ولا يمكن الاستغناء عنه.

والمستقبل بكل توقعاته واحتمالاته يشير إلى ضرورة تفعيل المشاركة بكل أشكالها وألوانها وتنظيماتها بما يحقق الحياة المستقرة لجموع الإنسان في كل مكان مؤمنين بأن العالم قرية صغيرة وليس هناك بقعة تبعد عن الآخر ف تقارب التكنولوجيا المتطورة ، بل يمكن لنا القول بأن العالم كله على يد كل منا من خلال جهاز التليفون الذي يحمله في قبضته.(٤٥)

٣- علاقة التنمية بالحرية والمشاركة الديمقراطية والتنمية البشرية :

تحظى التنمية في الألفية الثالثة باهتمام كبير ومتزايد من خلال الاهتمام بقضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وقد تبين للجهات العالمية أن التنمية لا تتم من منظور الفقراء ذوى الدخول المنخفضة ، لأن هذه الفئات محرومة من أبسط مميزات الديمقراطية والحرية . ولذلك تضافرت جهود البلاد النامية مع نظم الحكم غير الديمقراطية تأكيداً على أهمية تحرير الإنسان من أجل تحرير المجتمع من خلال المشاركة الشعبية كمدخل للتنمية البشرية. ولا ينكر أحد من علماء الاجتماع العلاقة العضوية بين التنمية والحرية باعتبارها انطلاقاً للإبداع والابتكار وكلاهما مركز دائرة التقدم والتطوير والتحديث والتنمية بمظهرها الاجتماعي هي الخروج من دائرة التخلف والإسراع نحو التقدم ولا يتم ذلك إلا من خلال عناصر أساسية

أهمها:

١- *الرؤية السياسية :* والتي تهتم بتحرير الإنسان من قيود الاستغلال والاختلال وتحقيق العدالة ، كذلك تمثل الرؤية السياسية :

أ- حسن القيادة.

ب- سلامة القدوة.

ج- الحكمة الرشيدة.

د- الزعامة غير المندفعة.

٢- *الرؤية الثقافية :* وهى المعين الذي يتبلور فيه قيم المجتمع وتسعى للارتقاء من خلاله والمحافظة عليها وهى أساليب وتقنيات التعاون والعمل الجمعي والتي تكون التنظيم الاجتماعي والإداري حتى يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يناسب الآمال والطموحات الاجتماعية لجموع المواطنين ، ولذلك نرى أن التنمية تمثل مركز دائرة التقدم والتحديث للمجتمعات التي عانت كثيراً من ألوان الاستغلال بكافة صوره الإنسانية والاجتماعية.

ومما سبق يتضح أن التنمية والتحديث للمجتمعات تحتاج في تحقيق أهدافها إلى مقومات أساسية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

١- المشاركة : بمعنى أن يكون للمواطنين دور فعال في إدارة شئون مجتمعهم ، وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس ذكور وإناث فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم ، كما تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير في صنع القرار ، وهذا ما يراه جموع الشعوب في كل مكان انطلاق نحو تحقيق الطموحات التي عانت كثيراً من الإهمال أو التسويف لظروف قهرية ، وغير قهرية على مر الزمان.

٢- الثقافية : ويقصد بها توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب كل مواطن حسب تعليمه وثقافته بشرط أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وتؤدى إلى الإيمان بها والمشاركة فى الاستفادة منها.

٣- الفاعلية : وتعنى الفاعلية في مجالات التنمية إلى استخدام أقل العناصر من البشر والالتزام بحسن استغلال الموارد لتحقيق الاستجابة التامة لحاجات لجماعة وتختص الفاعلية في توافر الحساسية الاجتماعية لعموم الناس ومصالحهم في مجتمعاتهم.

٤- الأنصاف : ويمثل الأنصاف في عمليات التنمية العدالة الاجتماعية وعدم التحيز لفئة أو مكان حتى يشعر الجميع بمظلة التنمية وعمقها نحو تحقيق آمال وطموحات المواطنين لمستقبل أفضل.(٤٦)

ويرى الباحث أن هذه المقومات وغيرها ليست منفصلة عن بعضها ولكن تمثل رؤية متكاملة تجعل من الدفع التنموي وسيلة لتحقيق مزيداً من أهداف المواطنين الذين كثيراً ما عانوا من التخلف والقهر وتباعات كل منهما على السلوك الاجتماعي أصبح غير مقبول ولا جائز من عصر القوة والسيطرة والعلم والمعرفة.

نتائج الدراسة الميدانية

نستعرض فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية لمعرفة مشكلات ومعوقات المشاركة الشعبية بالمنظمات

أولاً: أهم المشكلات التي تعوق المشاركة الشعبية في *المنظمات غير الحكومية :*

أ- المعوقات الاجتماعية

جدول (١)

م	نوع المعوقات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	التشكك في العمل الشعبي	١١٩	٧٩	٢٨	١٩	٣	٢
٢	قلة الوقت لدى الأهالي	٨٠	٥٣,٣	٥٠	٣٣,٣	٢٠	١٣,٤
٣	عدم الوعي بأهداف المشاركة الشعبية	٩٧	٧٥	٢٠	١٣	٣٣	٢٢
٤	عدم تشجيع المسئولين معنويا للمشاركة	٩٦	٦٤	٥٠	٣٣	٤	٣
٥	قيود العادات والتقاليد التي تقلل العمل الشعبي	٧٥	٥٠	٤٥	٣٠	٣٥	٢٠

يتضح من الجدول السابق (١) أن ترتيب المعوقات الاجتماعية على النحو التالي :

التشكك في أهمية العمل الشعبي ثم عدم الوعي بأهداف المشاركة الشعبية من أكثر المعوقات الاجتماعية التي تواجه المشاركة الشعبية فضلاً عن عدم تشجيع المسئولين للقائمين المتطوعين في العمل الاجتماعي ، بينما أكد بعض المبحوثين أن الوقت لديهم لا يساعدهم في المشاركة الفاعلة ، بالإضافة إلى قيود العادات والتقاليد التي تفضل العمل القيادي عن أي عمل آخر.

وعلى الرغم أن معوقات العادات والتقاليد احتلت المرتبة الأخيرة في

الجدول إلا أن الباحث يؤكد إنها مشكلة خطيرة يجب أن يعاد النظر في أهميتها بصورة إجرائية غير شكلية حي يتحقق من خلالها دور المشاركة الشعبية في تفعيل وتنشيط المنظمات غير الحكومية.

ب- معوقات ثقافية

جدول (٢)

م	نوع المعوقات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	انخفاض مستوى الوعي الثقافي	٩٦	٦٤	٥٠	٣٣	٤	٣
٢	انخفاض مستوى التعليم	١٢٩	٨٦	٢١	١٤	--	--
٣	عدم الوعي أفراد المجتمع بأسس العمل التعاوني التطوعي	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٣٣	٢٢
٤	ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين	٧١	٤٧	٦٦	٤٤	١٣	٩

يتضح من الجدول السابق (٢) أن ترتيب المشكلات والمعوقات الثقافية للمشاركة على النحو التالي :

انخفاض مستوى التعليم ، وعدم الوعي لأفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي وانخفاض مستوى الوعي الثقافي وارتفاع نسبة الأمية.

من خلال الترتيب السابق للمعوقات الثقافية نلاحظ أن انخفاض مستوى التعليم جاء في الترتيب الأول الأمر الذي يؤكد أن عزوف الأفراد عن المشاركة الشعبية يرجع إلى أن ضعف المستوى التعليمي يؤدى إلى عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي وأسس العمل التعاوني.

كما جاءت مشكلة ارتفاع نسبة الأمية كأحد العوائق الثقافية المهمة والتي يترتب عليها عدم الوعي والإدراك للمسئوليات الاجتماعية تجاه المشاركة الشعبية.

ج- معوقات تنظيمية

جـــدول (٣)

م	نوع المعوقات التنظيمية	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	عدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومية	١١٩	٧٩	٢٨	١٩	٣	٢
٢	عدم وجود اتصال بالمواطنين لدعوتهم للمشاركة	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٣٣	٢٢
٣	عدم وجود برامج تهم المواطنين	٨٢	٥٥	٣٥	٢٣	٣٣	٢٢
٤	قصور في تشريعات العمل الاجتماعي والتي تدعو إلى المشاركة الشعبية وأهميتها	٩٧	٧٥	٢٠	١٣	٣٣	٢٢

من الجدول (٣) يتضح أن ترتيب المشكلات والمعوقات التنظيمية كما يلي :

عدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومية ، وعدم وجود اتصال بالمواطنين ، بالإضافة إلى قصور في تشريعات العمل الاجتماعي والتي تدعو إلى المشاركة الشعبية مع وجود برامج تهم المواطنين.

من خلال هذا الترتيب نلاحظ أن عدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومة من أهم المعوقات التنظيمية للمشاركة لأن التنسيق بين المنظمات يحقق الترابط بين هذه المنظمات وعدم تكرارها واتساع نشاطها لتنوع نوع الخدمات التي تقدمها ومن هنا كان افتقار هذه المنظمات إلى التنسيق أثره في قلة المشاركة.

وجاءت مشكلة عدم وجود إعلام وإعلان بالخدمات التي تقدمها هذه المنظمات إلى بعد المواطنين عنها وهذا يعتبر من أهم معوقات تحفيز وتشجيع المواطنين للمشاركة. كما كان لقصور تشريعات العمل الاجتماعي التي تدعو إلى أهمية جهود المشاركة في تفعيل دور

المنظمات غير الحكومية أهميته وأثره على انخفاض المشاركين.

ويؤكد الباحث أن المنظمات غير الحكومية في حاجة إلى المشاركة الشعبية لتفعيل دورها خاصة أن العالم اليوم أصبح قرية واحدة والمنظمات غير الحكومية هي النافذة الوحيدة التي من خلالها يتم معالجة كثيراً من المشكلات المترتبة على العولمة.

د- معوقات مادية

جدول (٤)

م	نوع المعوقات المادية	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	عدم وجود عائد مادي من وراء الاشتراك	١١٧	٧٨	١٣	٩	٢٠	١٣
٢	المشاركة فى عمل الجمعيات مضيعة للوقت	١١٠	٧٣	٢٥	١٧	١٥	١٠
٣	ضعف الإمكانات المادية لأجهزة المشاركة	٨٥	٥٧	٥٠	٣٣	١٥	١٠
٤	عدم وجود مصادر ثابتة لتمويل الجمعيات	١٢٥	٨٣	٥	١٧	--	--

من الجدول (٤) يتضح لنا أن أهم المعوقات المادية التي تعوق المشاركة على النحو التالي :

١- عدم وجود مصادر ثابتة للتمويل على المنظمات من أهم المعوقات التي تؤثر على استمرارية وتكامل دورها.

٢- عدم وجود عائد مادي من وراء الاشتراك في التطوع للعمل مع المنظمات ذلك أن مفهوم المشاركة أو التطوع في العمل الاجتماعي قد تغير في ظل تغير النظام العالمي وأحادية القطب الذي يعظم النظام الرأسمالي (الليبرالى).

٣- وأكد المبحوثين أن كثير من المواطنين يرون أن المشاركة في عمل الجمعيات مضيعة للوقت لأنه بلا مردود مادي.

٤- قلة الأثاث والأدوات اللازمة لعمل الجمعيات.

يفتقد الباحث أنه ما كان لهذه المشكلات أن يتزايد حجمها وتصبح أكثر من طاقة الأجهزة الإدارية للدولة ، لولا قصور مد يد المساعدة من أجهزة المشاركة الشعبية لتحقيق حل سريع لكل مشكلة تظهر في ميدان المنظمات غير الحكومية.

هـ- المعوقات القانونية والتشريعية

جدول (٥)

م	نوع المعوقات القانونية	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	عدم تطبيق نصوص القوانين والتشريعات التي تسهم في دفع المشاركة.	١٠٨	٧٢	٤٠	٢٧	٢	١
٢	الفجوة بين التشريع والتنفيذ.	٩٧	٦٥	٤٢	٢٨	١١	٧
٣	تضارب التشريعات وعدم اتساقها.	٩٦	٦٤	٣٥	٢٣	١٩	١٣
٤	القوانين الحالية لا تحقق أعلى درجة من المشاركة.	٩٨	٦٥	٣٤	٢٣	١٨	١٢

يتضح من الجدول الخامس أن ترتيب المعوقات التي تحول دون تحقيق إيجابية المشاركة كما يلي:

١- عدم تطبيق نصوص القوانين والتشريعات التي تسهم في دفع المشاركة.

٢- القوانين الحالية لا تحقق أعلى درجة من المشاركة والتعاون المحلى والدولي.

٣- الفجوة بين التشريع والتنفيذ.

٤- تضارب التشريعات وعدم اتساقها.

يرى الباحث أن هناك قصور في القوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم دور المشاركة الشعبية الفعالة في تحقيق أهدافها التنموية في

المجتمعات المختلفة كما أن هناك فجوة كبيرة بين ما يجب أن يقوم بـه دور المشاركة ما هو واقع في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وقد ترتـب على الخلل الواضح في تضارب التشريعات وعدم اتساقها في عـدم تحقيـق الدور الفعال للمشاركة الشعبي في تنمية المجتمعات المحلية وحل مشـكلات ومعوقات المنظمات غير الحكومية.

ثانيـاً: أهم المنظمات الغير حكومية

أ- مشكلات الإمكانات المادية

جـدول (٦)

م	نوع المشكلات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	نقـص الجمعيـات التوعيـة	٧٠	٤٧	٥١	٣٤	٢٩	١٩
٢	(التنموية)	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٣٣	٢٢
٣	نقص الأثاث	٩٧	٧٥	٢٠	١٣	٣٣	٢٢
٤	عدم توفر الميزانيات اللازمة	٨٢	٥٥	٣٥	٢٣	٣٣	٢٢
	عدم توفر الأدوات اللازمة						

يتضح من الجدول (٦) أن ترتيب المشكلات حسب أهميتها كما يلى :

١- نقص الأثاث بالمنظمات.

٢- عدم توفر الميزانيات اللازمة.

٣- عدم توفر الأدوات والأجهزة.

٤- نقص الجمعيات الخاصة بتنمية المجتمع.

يرى الباحث أن كثير من المنظمات غير الحكوميـة ينقصـها الكثـير لتقوم بدورها التنموي وهى إمكانات ادية نتيجة الظروف الاقتصادية التـي مرت بها الدولة ونتيجة التحول السياسي من النظـام العـالمي الرأسـمالي والذي ترتب عيه الحاجة الملحة ف التوسع في إيجاد منظمات غير حكوميـة لمعالجة وقاية وتنمية المجتمع وهذه المنظمات ضرورة لحماية المجتمع من هذه التغيرات السريعة وظهور نظم عالمية جديدة.

ب- مشكلات المتطلبات الاجتماعية

جـــدول (٧)

م	نوع المشكلة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	انفصال العلاقات الاجتماعية بين المنظمات الحكومية والغير حكومية	٨٠	٥٣,٤	٣٥	٢٣,٣	٣٥	٢٣,٣
٢	انفصال العلاقات الاجتماعية بين القيادات الطبيعية والتنفيذية	١١٧	٧٨	١٧	١١	١٦	١١
٣	التعصب القبلي	١٢٥	٨٢,٣	٢٣	١٥,٣	٢	١,٤
٤	سلبية الأهالي مع العمل التطوعي	٩١	٦١	٤٤	٢٩	١٥	١٠

من مشاهدات الجدول (٧) يتضح أن مشكلات المتطلبات الاجتماعية على الوجه التالي :

أوضح المبحوثين أن التعصب القبلي يلعب دوراً كبيراً في سلبية وإيجابية المنظمات الغير حكومية ذلك أن بعض المنظمات تثير النعرة العصبية وقد تقوم هذه المنظمات لفئة معينة دون بقية فئات المجتمع وقد يؤدى ذلك إلى الصراع وليس المنافسة بين هذه المنظمات الفئوية ولذلك يعد التعصب القبلي من أهم وأخطر لمشكلات الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية.

وأكدت الدراسة أن هناك فجوة بين القيادات التنفيذية والمشرفة على المنظمات الأهلية وبين قياداتها الطبيعية والتي أفرزها المجتمع وأوجد معه المنظمة ذاتها. وجاءت مشكلة سلبية الأهالي مع العمل التطوعي من الأهمية حيث أن الماديات طغت على الحياة الإنسانية وينعكس ذلك على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المنظمات الأهلية والحكومية بل وعلى طبيعة العلاقة بين المنظمات والمجتمع.

ومما سبق يتضح أن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تحتاج لي إعادة صياغة ، حتى تصبح قنوات الاتصال على درجة عالية من الفاعلية تهيئة الـــج وكذلك العامل النفسي للمشاركة الاجتماعية ، ليتحقق من خلال ذلك الحل الشامل لمشكلات المنظمات الغير حكومية ودفع حركتها في المجتمع ويمكن بذلك أن تحقق أهدافها.

ج- مشكلات الاتصال والتنظيم

جـــــدول (٨)

م	نوع المشكلة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	صعوبة الاتصال بالمؤسسات التنفيذية	٩٦	٦٤	٥٠	٣٣	٤	٣
٢	التشكك فى الاتصال بالمنظمات الخارجية	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٣٣	٢٢
٣	عدم وجود ندوات ومحاضرات توضح أهمية المنظمات غير الحكومية	٨٢	٥٥	٣٥	٢٣	٣٣	٢٢
٤	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقات بين المنظمات الغير حكومية والتنفيذية والشعبية	٩١	٦١	١٨	١٢	٤١	٢٧

من الجدول (٨) يتضح أن ترتيب مشكلات الاتصال كما يلي :

١- التشكك في الاتصال بالمنظمات الغير حكومية بالخارج.

٢-وجود صعوبة في الاتصال بالمؤسسات التنفيذية.

٣- قصور في التشريعات التي تنظم العلاقات بين المنظمات الغير حكومية والتنفيذية والشعبية.

٤-عدم وجود ندوات ومحاضرات توضح أهمية المنظمات غير الحكومية في المجتمع.

من خلال هذا الترتيب نلاحظ أن العلاقة بين المنظمات المحلية والمنظمات الخارجية يشوبها الشك والخوف من جانب الجهات التنفيذية وخاصة إذا كانت المنظمات الخارجية تقوم بتوزيع منح متنوعة ولذلك فإن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ نظم هذه العلاقة ووضع لها ضوابط حتى لا تخرج عن أهداف المنظمات الاجتماعية. وجاءت مشكلة صعوبة الاتصال بالمؤسسات التنفيذية المحلية تمثل مشكلة ملحة وذات أهمية مما يؤكد عدم وعى تلك المؤسسات بأهمية الاتصال بهذه المنظمات الغير حكومية باعتبارها مؤسسات اجتماعية أوجدها وطورها لتواكب هذه مرحلة العولمة.

ومن المعلوم أن الندوات والمحارات تلعب دوراً هاماً في توضح فلسفة المنظمات الغير حكومية يتم من خلالها طرح أفكارها وأهدافها وأهميتها للمجتمع فإذا ما لم يتم عمل هذه الندوات أو المحاضرات أصبح هناك أحجام عن المشاركة فيها وعدم نجاح هذه المنظمات في أداء دورها.

د- مشكلات المتطلبات التنموية

جـــــدول (٩)

م	نوع المعوقات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	عدم وعى الأهالي بالمشكلات المحلية	١٤٥	٨٢.٣	٢٣	١٥.٣	٢	١.٤
٢	انفصال أجهزة التخطيط المحلية عن الأنشطة الغير حكومية	١١٧	٧٨	١٧	١١	١٦	١١
٣	عدم مشاركة الأهالي في التنمية المحلية	١٢٠	٨٠	٣٠	٢٠	--	--
٤	قصور وعى أجهزة التخطيط بدور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية	٩٢	٦١	٣٧	٢٥	٢١	١٤
٥	مشكلة البيروقراطية وتدخل الحكومة في العمل الأهلي	٨٥	٥٧	٤١	٢٧	٢٤	١٦

من الجدول (٩) يتضح أن أهم مشكلات المتطلبات التنموية جاء ترتيبها كما يلي :

١- عدم وعى الأهالي بالمشكلات المحلية.
٢- عدم ومشاركة الأهالي في التنمية المحلية.
٣- انفصال أجهزة التخطيط المحلية عن الأنشطة الغير حكومية.
٤- قصور وعى أجهزة التخطيط بدور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية.
٥- مشكلة البيروقراطية وتدخل الحكومة في عمل الجمعيات الأهلية.

ويرى الباحث أن عدم وعى الأهالي بالمشكلات المحلية من أخطر المعوقات التي تعوق عمليات التنمية المحلية وهى الأساس الأول في عدم مشاركة الأهالي ولا شك أن معرفة إشكاليات المجتمع المحلى واحتياجاته الملحة وقضاياه الملحة تساعد على المشاركة والتفاعل معها.

كما أن من أهم التحديات التي تواجهها الجمعيات هي المشكلات البيروقراطية ومنها تدخل الحكومة بشكل مباشر فمع الاعتراف بأن الدولة لها الحق في أن تلعب دور المنظم في مجال الخدمات الاجتماعية إلا أنه يجب أن تتمتع هذه الجمعيات بشيء من الاستقلالية ولهذا فلابد أن ندرس كافة النواحي القانونية بما يفيد تطور العمل الاجتماعي.

ثالثاً: مقترحات تدعيم المشاركة الشعبية

جدول (١٠)

م	المقترح	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	توعية الأهالي بأهمية المشاركة في الجمعية	١٢٠	٨٠	٣٠	٢٠	--	--
٢	الاستفادة من خبرات الجمعيات الأهلية	١٢٥	٨٢,٣	٢٣	١٥,٣	٢	١,٤
٣	العمل على تدريب أعضاء مجالس	٨٠	٥٣,٤	٣٥	٢٣,٣	٣٥	٢٣,٣

	الإدارات						
٤	وجود رقابة على الجمعيات وعلى العاملين	١١٧	٧٨	١٧	١١	١٦	١١
٥	تهيل الإجراءات والبعد عن الروتين	٧٠	٤٧	٥٠	٣٣	٣٠	٢٠
٦	ضرورة إشراك العنصر النسائي بالجمعيات	٩١	٦١	١٨	١٢	٤١	٢٧
٧	إقامة الندوات بصفة مستمرة لتوعية الأهالي	٥٠	٢٣	٧٠	٤٧	٣٠	٢٠
٨	اختيار لأعضاء على أساس الرغبة	٤٦	٣١	٦١	٤٠	٤٣	٢٩
٩	تذليل المعوقات للائحية أمام الجمعيات	٧٥	٥٠	٤٥	٣٠	٣٥	٢٠
١٠	دعم الشباب وتوعيته في المساهمة في العمل الاجتماعي	٨٠	٥٣,٤	٣٥	٢٣,٣	٣٥	٢٣,٣
١١	عمل اجتماعات للأفواد المشتركين والأهالي بصفة دائمة	٩٦	٦٤	٥٠	٣٣	٤	٣
١٢	الاهتمام بالأنشطة الموجودة بالجمعية	١٠٢	٦٨	١٥	١٠	٢٣	٢٢
١٣	توفير الحوافز التشجيعية للمتطوعين	٨٢	٥٥	٣٥	٢٣	٣٣	٢٢

يوضح الجدول (١٠) مقترحات المبحوثين لتدعيم المشاركة الشعبية على الترتيب التالي :

١- الاستفادة من خبرات الجماعية الأهلية.

٢- توعية الأهالي بأهمية المشاركة في الجمعيات.

٣- وجود رقابة على الجمعيات وعلى العاملين.
٤- الاهتمام بالأنشطة الموجودة بالجمعيات وتنميتها وتطويرها.
٥- عمل اجتماعات للأفراد المشتركين والأهالي بصفة دائمة لمناقشة لتوضيح دورهم وحل أي معوقات تواجههم.
٦- ضرورة التوسع في إشراك العنصر النسائي بالجمعيات.
٧- توفير الحوافز التشجيعية للمتطوعين.
٨- العمل على تدريب أعضاء مجالس الإدارات.
٩- دعم الشباب وتوعيته في المساهمة في العمل الاجتماعي.
١٠- تذليل المعوقات اللائحية أمام الجمعيات.
١١- تهيل الإجراءات والبعد عن الروتين.
١٢- إقامة الندوات بصفة مستمرة لتوعية الأهالي.
١٣- اختيار الأعضاء على أساس الرغبة.

٢- مقترحات لتدعيم الجمعيات الأهلية

جدول (١١)

م	المقترح	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	توفير التمويل اللازم للمشروعات البيئية .	١١٩	٧٩	٢٨	١٩	٣	٢
٢	تدعيم الجمعيات بالبرامج التنموية .	٨٠	٥٣,٣	٥٠	٣٣,٣	٢٠	١٣,٤
٣	وجود شبكة اتصال تعمل على تنسيق العمل بين الحكومة والهيئات غير الحكومية .	١٢٧	٨٥	٢٣	١٥	--	--
٤	دعم الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية بمراكز التدريب المهني والتجاري.	٦٠	٥٠	٥٠	٣٣	١١	٧
٥	تقوية الروابط بين	١٢٧	٨٥	٢٣	١٥	--	--

	الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع واتخاذ القرار .						
٦	إعادة النظر في الأطر التنظيمية والرقابية .	٨٠	٥٣,٣	٢٠	١٣,٤	٥٠	٣٣,٣
٧	الإعلام والإعلان عن أنشطة الجمعيات لتوعية المواطنين بأهمية دورهم	٩١	٦١	٤٤	٢٩	١٥	١٠

بدراسة الجدول (١١) يتضح أن مقترحات تدعيم الجمعيات الأهلية على حسب الترتيب التالي :

١- وجود شبكة اتصال تعمل على تنسيق العمل بين الحكومة والهيئات غير الحكومية.

٢- تقوية الروابط بين الأجهزة الحكومية ولمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار.

٣- توفير التمويل اللازم للمشروعات البيئية.

٤- الإعلام والإعلان عن أنشطة الجمعيات لتوعية المواطنين بأهمية دورهم.

٥- تدعيم الجمعيات بالبرامج التنموية.

٦- إعادة النظر في الأطر التنظيمية والرقابية.

٧- دعم الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية بمراكز التدريب المهني والتجاري.

النتائج العامة للدراسة

من خلال نتائج الاستبيان يلاحظ الباحث ما يلي :

١- أن هناك مجموعة من العوائق الاجتماعية حالت بين أفراد المجتمع والعمل الجمعي وهى كما أوضحها المبحوثين :

١- التشكك في جدة العمل الشعبي.

٢- عدم الوعي بأهداف وأهمية المشاركة الشعبية في القضايا والمشاكل المجتمعية.

٣- عدم تشجيع المسئولين معنوياً للمشاركة.

٤- قلة الوقت لدى الأهالي لمساهمة في الأعمال لتطوعية.

٥- قيود العادات والتقاليد.

ولما كانت المنظمات غير الحكومة منظومة فرعية في منظومة المجتمع وما يؤثر على دور المشاركة من معوقات اجتماعية بالضرورة يكون له أثر على العلاقات في المنظمات غير الحكومية.

٢- المعوقات الثقافية :

أوضحت الدراسة أن المعوقات الثقافية حددت اتجاه ومسار المشاركة الشعبية في نطاق ضيق ومحدود وكان له انعكاس على المنظمات غير الحكومية فانخفاض مستوى التعليم وعدم وعي الأفراد بأسس العمل التعاوني فضلاً على ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين وكل هذا يترتب عليه عدم الوعي والإدراك للمسئوليات الاجتماعية تجاه المشاركة الشعبية.

٣- المعوقات التنظيمية :

لقد أسهمت المعوقات التنظيمية لأجهزة المشاركة الشعبية في قصور قدرتها على المساهمة بفاعلية في حل مشكلات المجتمعات لمحلية المؤسسات المختلفة بما فيها الجمعيات الأهلية نتيجة:

١-لعدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

٢-عدم وجود اتصال بالمواطنين لدعوتهم للمشاركة.

٣-قصور في تشريعات العمل الاجتماعي والتي تدعو إلى المشاركة الشعبية.

٤-عدم وجود برامج تهم المواطنين.

٤- المعوقات المادية :

إن ضعف الموارد المادية لمنظمات غير الحكومية وخاصة المنظمات صغيرة الحجم ترجع إلى قلة مصادر التمويل المستمرة ، فضلاً عن عدم

توافر الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة التي تستطيع أن تضع خططاً وتستخدم الأساليب لجذب الأموال وحفز العمل التطوعي.

ويرى الباحث أن قلة الموارد المالية أدى إلى عدم الاستمرار في المشاريع الناجحة التي بدأتها في حالة انقطاع أو إيقاف المعونات أو خروج بعض الأفراد المؤسسين ذوى الخبرة ، وهذا يرجع إلى حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تعتمد بصفة أساسية على الموارد السهلة القصيرة الأجل ، هذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس واليونيسيف إلا أن الجمعيات الأهلية العاملة في الأنشطة الاجتماعية تواجهها عدة عقبات أو مشكلات حقيقية تعوقها عن ممارسة دورها ومن هذه المشكلات والاحتياجات :

١- وجود جمعيات تعانى من نقص التمويل وضعف التنظيم الإداري وعدم وضوح هيكله – الأمر الذي يعوق أدائها لنشاطها بفاعلية وتأثير وقد تبين وجود فجوة بين هذه الجمعيات وأعضاء المجتمع المحلى.
٢- هناك بعض الجمعيات ليس لديها تصور لأنشطتها المستقبلية.
٣- عدم معرفة أساليب الاتصال الأكثر فعالية لجذب التمويل.
٤- بعض الجمعيات غير واضح لديها طبيعة الجهود الذاتية في المجتمع المحلى.

٥- المعوقات القانونية والتشريعية :

أوضحت الدراسة في الجدول (٥) أن قصور القوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم دور المشاركة الشعبية الفعالة في تحقيق أهدافها التنموية في المجتمعات المختلفة ذلك أن التشريعات التي صدرت خلال القرن العشرين قد لا تتوافق مع النظام العالمي الآن والتي أصبحت فيه المشكلات المحلية تفوق قدرات الدولة . لذلك فإن القوانين الحالية تحتاج إلى إعادة صياغتها لتكون عالمية تساعد على الانفتاح على المنظمات غير الحكومية العالمية مع الاحتفاظ بهويتنا الثقافية والاجتماعية نأخذ منها ونعطى لها ما يساعدنا على حل مشاكلنا في ظل دولة واحدة في العالم تعيش في قرية كبيرة.

٦- *المتطلبات الاجتماعية :*

أكدت الدراسة أن التعصب القبلي يلعب دوراً كبيراً في سلبية وإيجابية المنظمات الغير حكومية نظراً لأن بعض الجمعيات الأهلية قامت على أساس فئوي أي لخدمة فئة بعينها دون بقية الفئات وهذا النوع من الأنشطة الأهلية قد يؤدى إلى العصبية والقبلية لذلك وجوب عدم التوسع فيه ويفضل الجمعيات الخاصة بالتنمية لأن دورها أوسع وأنشط.

- المرونة الإدارية للمنظمات غير الحكومية لتعبة الطاقات التي تؤدى إلى الانطلاق وحل المشكلات البيروقراطية.
- تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى إعادة صياغة ، حتى تصبح قنوات الاتصال على درجة عالية من الفاعلية والتعاون في مواجهة القضايا ولمشاكل الاجتماعية مثل قضية الفقر ، فالمنظمات الحكومية لم تصل إلى مستوى مساعدة تقديم الخدمات للفقراء على الدرجة المطلوبة ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية وظيفتها الأساسية هي مساعدة الفقراء.
- أذن صعوبة الاتصال بالمؤسسات المحلية والخارجية من المعوقات التي تؤدى إلى عدم وجود تنسيق بين المنظمات وعدم تعاونها وزيادة مشاكلها وتضارب خدماتها.

٧- *المتطلبات التنموية :*

أكدت الدراسة أن عدم وعى الأهالي بالمشكلات المحلية من أخطر المعوقات التي تعوق عمليات التنمية لمحلية وهى الأساس الأول في عدم مشاركة الأهالي. وأن من أهم التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية هي مشكلات البيروقراطية والتي وضعتها الحكومة والمتمثلة في العديد من التشريعات والقوانين والتي قد تحد من انطلاق واستغلال هذه المنظمات.

ولا شك أن هناك الكثير من أشكال المنظمات غير الحكومية كان لها دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحتاج هذه المنظمات إلى مزيد من الاستقلالية والحرية في تقديم خدماتها.

٨- أ- المقترحات التي تدعم المشاركة الشعبية :

أكد المبحوثين أن المشاركة الشعبية يمكن تفعيلها إذا تحققت العوامل التالية :

١- الاستفادة من خبرات الجمعيات الأهلية بالتنوع في أغراضها بما يتناسب مع رغبات المواطنين وتقابل احتياجاتهم وتحل مشاكلهم المتجددة.

٢- توعية الأهالي بأهمية المشاركة في الجمعيات والتفاعل معها وعدم السلبية وذلك عن طريق المنشورات والملصقات والندوات والإعلام.

٣- الاهتمام بالأنشطة الموجودة بالجمعيات مع تطويرها وتنميتها بما يتناسب مع مقتضيات العصر.

٤- أكد المبحوثين أنه من الضروري التوسع في إشراك العنصر النسائي في الجمعيات فهن نصف المجتمع ودورهم الاجتماعي يساعد على تفعيل الجمعيات ومشاركة العنصر النسائي يساعد في وضع حلول لكثير من المشاكل.

٥- توعية الشباب بأهمية المشاركة في الأعمال التطوعية.

٦- تسهيل الإجراءات والبعد عن البيروقراطية في إشهار الجمعيات وعمل الجمعيات.

٧- من المهم اختيار الأعضاء لمجالس الإدارة على أساس التعصب.

٨- توفير الحوافز التشجيعية للمتطوعين.

ب - مقترحات تدعيم الجمعيات الأهلية :

١- إيجاد شبكة اتصال تعمل على تنسيق العمل بين الحكومة والهيئات غير الحكومية.

٢- توفير التمويل اللازم للمشروعات البيئية.

٤- الإعلام والإعلان عن أنشطة الجمعيات لتوعية المواطنين بأهمية دورهم.

٥- إعادة النظر في الأطر التنظيمية والرقابية.

٦- العمل على دعم الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية بمراكز التدريب المهني والتجاري.

التوصيات :

يوصى الباحث من خلال نتائج الدراسة الميدانية وحتى يمكن أن يكون للمشاركة الشعبية دور فعال في المنظمات غير الحكومية لتنمية المجتمع وحل مشكلاته بالآتي :

أولاً: فيما يتصل بالعوائق القانونية والتشريعية

١- إزالة تضارب التشريعات والقوانين ، التي تحول دون معرفة الاختصاصات الدقيقة لكل من أجهزة المشاركة والمنظمات غير الحكومية.

٢- العمل بكل الوسائل الممكنة لإزالة الفجوة بين التشريعات ووسائل تنفيذها يمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما سبق.

٣- أن يعاد صياغة القوانين والتشريعات التي تعوق أداء عمل المنظمات غير الحكومية بما يتناسب مع النظام العالمي الآن.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية

أ- يجب على المنظمات غير الحكومية أن ترفع من درجات التخصص ومؤهلات الأفراد العاملين بها وأن يتم اختيار أعضاء مجالس الإدارات من ذوى الخبرات والمهارات حتى يستطيعوا أن يقدموا نظاماً محدداً في عملية تقويم مواطن الضعف والقوة في المؤسسة ورسم استراتيجية واضحة لها.

ب- تنمية القدرات للحصول على الأموال ، لابد أن تقوم كل منظمة برسم خطة للدخول على الأموال حتى تستطيع أن تتم الرسالة التي أنشئت من أجلها من كافة القطاعات والمستويات ، ويعتبر المصدر الرئيسي للتمويل هم المانحون والمتطوعون الذين يقومون بتقديم هذه المنح والمساعدات لهذه المتطلبات الأساسية لأسباب متعددة منها :

١- حب مشاركة الخير.

٢- التمتع بالراحة النفسية.

٣- تحقيق احترام عام بكسب تأييد عام.

٤- تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية فى كيفية الحصول على الاموال وإيجاد مصادر دخل مستمرة.

فيجب أن تقوم هذه المنظمات بمعرفة هذه الدوافع العمل على استغلالها الاستغلال الأمثل بدءاً بالمراسلات البريدية إلى اللقاءات والزيارات ، وهذا الدور يتوقف على قدرة المنظمة على تحديد الهدف الذي قامت من أجله ورسم الاستراتيجية الخاصة بها ، حتى تستطيع أن تقنع بها الآخرين.

العمل على تنمية العمل المشترك مع المنظمات الخاصة بالمستهلكين والمنتجين ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى حتى يكون هناك روابط أفقية بين هذه المنظمات تساعدها في تبادل المعلومات والدعم المالي والخدمات وتنقل الأعضاء مما يزيدهم خبرة أكثر.

بالنسبة للحكومة :

- يجب على الحكومات ألا تنظر إلى القطاع التطوعي على أنه قطاع متبقي ولكنه قطاع مكمل خطة التنمية التي تصنعها ، وبالتالي يجب العمل على تقوية الروابط الرأسية بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية في عملية صنع واتخاذ القرار الخاص بعملية التنمية.
- مساعدة الحكومة للمنظمات غير الحكومية في عملية تحديث وتطوير الأعضاء المكونين لهذه الجمعيات من خلال إعداد برامج التدريب لهذه الكوادر.
- إبراز أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لجهود المشاركة الشعبية التي ساهمت في حل بعض المشاكل أو التي تؤدى إلى تنمية المجتمع.

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية في المجتمعات النامية تهدف إلى تنمية المجتمع للوصول إلى بدايات الدول المتقدمة ... فلن يكون ذلك واقعياً إلا بأهداف أساسية وهى :

١- محاربة اللامبالاة.
٢- القضاء على السلبية.
٣- البعد عن الانعزالية.
٤- إشعار المواطن بأهمية المشاركة.
٥- تحقيق الانتمائية الواقعية ، لا الشعارات الثورية.

المراجـــــع

١) عاطف غيث وآخرون : قاموس علم الاجتماع .

٢) محى الدين صابر ، الإدارة المحلية ودورها فى تنمية المجتمع ، سرس اللبان ، مطبعة مركز تنمية المجتمع ، ١٩٦٢ .

٣) مريم مصطفى : العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تنمية المجتمع ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٦ .

٤) عبد الخالق عفيفى : الخدمة الاجتماعية ودورها فى تدعيم المجتمع المدنـــى ، المؤتمر العلمى الثانوى الثانى عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بـالفيوم ، ٢٠٠١ ، ص ص ٥٦ : ٥٧ .

٥) أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمع المحلـــى ، الاتجاهـات المعـاصرة ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ .

٦) منال طلعت محمود : التنمية والمجتمع ، المكتب الجامعى الحديـث ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦٣ .

٧) قوت القلوب محمد فريد النجار : دور الخدمة الاجتماعية فى مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة فى تنمية المجتمع على المستوى المحلى ، رسالة دكتوراه – غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩٦ .

٨) رشاد أحمد على عمار : التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لزيـــادة مشـــاركة الشباب الجامعى فى تنمية المجتمعات الحضرية ، رســـالة ماجســـتير – غـــير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٢٠٠٠م .

(9) Eric , Atmore , The Participation of Governmental and NGO, SIN A Future Childhood In South Africa . Grassroots Ealuware Trust , Gatesville (South Africa) , 1992 , P.53.

(10) Kathari , Roshani : Youth Participation In Youth Development . Paper Presented At The Annual Meeting of The Comparative And International Education Society , Mexico City March , 1997 .

(11) Nagi – Negan – Pun , Cheung – Chua-Kiu : Participation In Youth Center Activities : Sequential Specificity Approach , Youth And Society . V. 29nd , Dec , 1997 , P.238 – 253 .

(12) Extrom Ruth B.And Others : The Effect of Youth Employment Program Participation on Later Eonployment And Education Training , Paper Presented At The Annual

Convention Of The American Psychological Association – Couada, August , 24 – 28 , 1994 .

١٣) نادية عبد الجواد : تقويم الاندية الثقافية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٢ .

١٤) فاروق التلاوى : المشاركة الشعبية ، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الثامن الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، فى الفترة من ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٥.

١٥) محمد عبد الفتاح : الاتجاهات التنموية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٣ .

١٦) عبد المنعم شوقى : مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية ، الكتاب السنوى فى التنمية الريفية ، المجلد الثالث ، اشراف د. صلاح العبد ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٣م ، ص ص ٦٢ : ٦٣ .

١٧) محمد عبد العزيز عيد : مشاركة الشباب وتوقعاتهم واتجاهاتهم ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٠ .

١٨) مصطفى كامل السيد : التنمية بالمشاركة ، المشروع كنموذج فى (محمد رئيف مسعد وآخرون : قضايا التنمية ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٧ .

١٩) أمانى قنديل : الجمعيات الاهلية فى مصر ، ط٢ ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٧ .

٢٠) ----------: العمل الأهلي و التغير الإجتماعي في مصر ، مركز الدراسات السياسية و الأستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٢١) عابد الجابرى : أى دور للمنظمات الاهلية فى زمن الخصخصة والعولمة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية ، الشبكة القومية للمنظمات الاهلية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

(22) Handbook on Good Practices For Laws Relating To Ngos . Washington : World Bank . 1997 .

٢٣) أمانى قنديل : ملامح الجمعيات الاهلية فى العالم العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٧ : ٤٦ .

٢٤) عزت حجازى : المجتمع المدنى : تجربة مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١١٤ : ١١٩ .

٢٥) أمانى قنديل : انعكاسات العولمة على المنظمات الاهلية ، مؤتمر الجمعيات الاهلية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، ٢٣/٤ – ٢٤/٤/٢٠٠٠م ، ص ص ٥٢ : ٥٣.

٢٦) سعيد سعيد العلوي : نشأة وتطور المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث فى مجموعة كتب المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٤١ : ٨٦ . لتفصيلات أنظر مثلاً :

١- عبد الباقى الهرماس : المجتمع المدنى والدولة فى الممارسة السياسية الغربية ، من القرن التاسع عشر إلى اليوم ، دراسة مقارنة ، فى المرجع نفسه ، ص ص ٩١ : ١١٨ .

2- Ernest Gellner , " Civil Society In Historical Perspective 11jnt . Soc . J. , No 129 , August 1991 : 495 – 501

٢٧) عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه ، القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٠.

٢٨) ---------- : مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية ، المؤتمر الرابع للإدارة المحلية إدارة التنمية الريفية ، المملكة المغربية ، طنجه ، ١٩٧٨ .

٢٩) ابراهيم عبد الهادى ، محمد العايمى : ممارسات تنظيم المجتمع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٠م ، ص ١٩٦ .

٣٠) عبد الهادى الجوهرى : المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد ١٥ ، ع ١ ، يناير ١٩٨٧.

٣١) على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ .

٣٢) عبد الحافظ مراد : التنظيمات الشعبية ودورها فى التنمية الريفية ، الحلقة الدراسية الثالثة عن المشاركة الشعبية والتنمية الريفية ، جامعة الدول العربية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٢١١ .

٣٣) مريم مصطفى : العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تنمية المجتمع ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٦ .

٣٤) عليه حسن حسين : التنمية نظريا وتطبيقيا ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتب ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧٣ .

٣٥) عبد الهادى الجوهرى : المشاركة الشعبية والتنمية لاجتماعية ، مجلة تنمية المجتمع ، ع ٤ ، ١٩٧٨ .

٣٦) سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ورؤية واقعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

(37) Elmer Huberi Jonson: Crime Correction and Society Introduction To Crinmolgy , London Roultedge and Kegan , 1978 , P., 232 .

٣٨) محمد عزت عبد الموجود وآخرون : أساسيات المنهج وتنظيماته ، القاهرة ، دار الثقافة للطبع والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٢٦ .

٣٩) سعد جمعه : نظريات فى استراتيجية التنمية ، مجلة تنمية المجتمع ، ع ٣ ، ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

٤٠) عزت حجازى : صور العيش والمنظمات غير الحكومية والتنمية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد ٣٦ ، ١٩٩٩ ، ص ٣٧ .

٤١) الحبيب الجنحانى : المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٧ ، العدد ٣ ، مارس ١٩٩٩ ، ص ٣٦ .

٤٢) فوزى رضوان : المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، العشوائيات والتحديات الاقتصادية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٣٦ : ٢٣٨ .

٤٣) احسان حفظى : علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٣٣ : ١٣٦ .

٤٤) أحمد مجدى حجازى : علم اجتماع الازمة ، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية فى مرحلتى الحداثة وما بعد الحداثة ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ .

٤٥) نبيل عبد الفتاح : المجتمع المدنى المصرى فى عالم مضطرب ، الاعاقات البنائية والأسئلة والاحتمالات ، مجلة الديمقراطية ، العدد السادس – ربيع ٠٢ ، ص ١٦ .

٤٦) تقرير البنك الدولي والتنمية البشرية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٧ : ٢٨ .

التقرير الإستراتيجي العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بالأهرام ، يناير ٢٠٠٠ .

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان

استبيـــــان
دور المشاركة الشعبية في المنظمات غير الحكومية لتحديث وتنمية المجتمع في الألفية الثالثة

الأستاذ الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد

يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة دور المشـــاركة الشـــعبية فـــي المنظمات غير الحكومية وتنمية المجتمع في الألفية الثالثـــة .برجـــاء قراءة عبارات هذا الاستبيان والإجابة عن كل عبارة بصراحة وصـــدق ، علماً بأن استجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي .

وشكراً على تعاونكم مقدماً ،،،

الباحث

دور المشاركة الشعبية فى المنظمات غير الحكومية لتحديث وتنمية المجتمع فى الألفية الثالثة

م	المحور	العبارة	درجة الموافقة		
			نعم	إلى حد ما	لا
١-	معوقات المشاركة الشعبية	أ- معوقات اجتماعية : ١- التشكك فى العمل . ٢- قلة الوقت لدى الأهالى . ٣- سلبية الأهالى . ٤- عدم تشجيع المسئولين معنويا للمشاركة . ٥- قيود العادات والتقاليد التى تقلل العمل . ب- معوقات ثقافية : ١- انخفاض مستوى الوعى . ٢- انخفاض مستوى التعليم . ٣- عدم وعى أفراد المجتمع وأسس العمل التعاونى . ٤- ارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين . ج- معوقات تنظيمية : ١- عدم وجود تنسيق بين المنظمات غير الحكومية . ٢- عدم وجود اتصال بالمواطنين لدعوتهم للمشاركة . ٣- عدم وجود برامج تهم المواطنين . ٤- قصور فى تشريعات العمل الاجتماعى والتى تدعو إلى المشاركة الشعبية وأهميتها .			

م	المحور	العبـــــارة	درجة الموافقة		
			نعم	إلى حد ما	لا
١-	معوقـــات المشـــاركة الشعبية	د- معوقات مادية : ١- عدم وجود عـــائد مـــادى مـــن وراء الاشتراك. ٢- المشاركة فى عمل الجمعيات مضيعـة للوقت . ٣- ضعف الإمكانـــات الماديـــة أجـــهزة المشاركة. عدم وجود مصادر ثابتة لتمويل أجـــــهزة المشاركة . هـــ- معوقات قانونية وتشريعية : ١- عدم تطبيق نصوص القوانيـــن والتشريعات التى تسهم فى دفـــع المشاركة الشعبية . ٢- الفجوة بين التشريع والتنفيذ . ٣- تضـــارب التشـــريعات وعـــدم اتساقها . ٤- القوانين الحالية لا تحقق أعلـــى درجة من المشاركة .			

مشكلات المنظمات الغير حكومية

م	المحور	العبارة	درجة الموافقة		
			نعم	إلى حد ما	لا
١-	مشكلات المنظمات غير الحكومية	١)مشكلات الإمكانات المادية : ١- نقص الجمعيات النوعية التنموية . ٢- نقص الأثاث . ٣- عدم توفر الميزانيات اللازمة . ٤- عدم توفر الادوات اللازمة للتنمية . ٢) مشكلات المتطلبات الاجتماعية : ١- انفصال العلاقات الاجتماعية بين المنظمات . ٢- انفصال العلاقات الاجتماعية بين القيادات الطبيعية والتنفيذية . ٣- التعصب القبلى . ٤- سلبية الاهالى مع العمل التطوعى . ٣) مشكلات الاتصال والتنظيم : ١- صعوبة الاتصال بالمؤسسات التنفيذية. ٢- التشكك فى الاتصال بالمنظمات الخارجية . ٣- عدم وجود ندوات ومحاضرات توضح أهمية المنظمات غير الحكومية فى المجتمع. ٤- عدم وجود تشريعات تنظم العلاقات بين المنظمات الغير حكومية والتنفيذية والشعبية ٤) مشكلات المتطلبات التنموية : ١- عدم وعى الاهالى بالمشكلات المحلية. ٢- انفصال أجهزة التخطيط المحلية عن الأنشطة الغير حكومية . ٣- عدم مشاركة الاهالى فى التنمية المحلية ٤- قصور وعى أجهزة التخطيط بدور الجمعيات الاهلية فى التنمية المحلية .			

م	المحـــور	العبـــــارة	درجة الموافقة		
			نعم	إلى حد ما	لا
٣-	مقترحات تحقيق المشاركة في المنظمات غير الحكومية	١) مقترحات تدعيم المشاركة الشعبية : ١- توعية الأهالى بأهمية المشاركة فى الجمعيات . ٢- الاستفادة من خبرات الجمعيات الأهلية . ٣- العمل على تدريب أعضاء مجالس الادارات . ٤- وجود رقابة على الجمعيات وعلى العاملين. ٥- تسهيل الإجراءات والبعد عن الروتين . ٦- ضرورة اشراك العنصر النسائى بالجمعيات . ٧- اقامة الندوات بصفة مستمرة لتوعية الاهالى . ٨- اختيار الأعضاء على أساس الرغبة . ٩- تذليل المعوقات اللائحية أمام الجمعيات . ١٠- دعم المشاركة وتوعيته فى المساهمة فى العمل الاجتماعى . ١١- عمل اجتماعات للأفراد المشتركين والأهالى بصفة دائمة . ١٢- الاهتمام بالأنشطة الموجودة بالجمعية . ١٣- توفير الحوافز التشجيعية للمتطوعين . ٢) مقترحات تدعيم الجمعيات الاهلية : ١- توفير الميزانيات اللازمة للمشروعات البيئية . ٢- تدعيم الجمعيات بالبرامج التنموية . ٣- وجود شكة اتصال تعمل على تنسيق العمل بين الحكومة والهيئات غير الحكومية . ٤- دعم الجمعيات التى تعمل فى مجال التنمية بمراكز التدريب المهنى والتجارى . ٥- تقوية الروابط بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية فى عملية صنع واتخاذ القرار . ٦- اعادة النظر فى الأطر التنظيمية والرقابية. ٧- الإعلام والإعلان عن أنشطة الجمعيات لتوعية المواطنين بأهمية دورها .			